الأمم المتحدة

A/70/PV.71

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السبعون

الجلسة العامة **٧١**

الخميس، ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ماغنز ليكتوفت . . . . . (الدانمرك)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ١١٣ من جدول الأعمال (تابع)

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات أخرى

(أ) انتخاب سبعة أعضاء في لجنة البرنامج والتنسيق

مذكرة من الأمين العام (A/70/355/Add.1)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): عملا بمقرر الجمعية العامة ٤٢/٤٥٠ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، وبناء على ترشيح من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تنتخب الجمعية أعضاء لجنة البرنامج والتنسيق.

ويذكر الأعضاء أن الجمعية العامة انتخبت، في جلستها العامة ٤٢ المعقودة في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، ستة أعضاء في اللجنة لعضوية مدتها ثلاث سنوات، تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. ويذكر الأعضاء أيضا أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي أرجأ، بموجب مقرره ٢٠١٥/٢٠١ باء، المؤرخ ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٥، ترشيح عضو واحد من دول أوروبا الغربية ودول أخرى لفترة عضوية تبدأ من تاريخ الانتخاب وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وعضو واحد من دول آسيا والمحيط الهادئ، وعضوين من دول أوروبا الغربية ودول أخرى لفترات عضوية تبدأ من تاريخ الانتخاب وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

وفي هذا الصدد، معروض على الجمعية مذكرة من الأمين العام ترد في الوثيقة A/70/335/Add.1. وكما يرد في تلك الوثيقة، رشّح المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بموجب مقرره ٢٠١٦/٢٠١ باء، المؤرخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، العراق كي تنتخبه الجمعية العامة لشغل مقعد ظل شاغرا في لجنة البرنامج والتنسيق لفترة عضوية تبدأ في تاريخ الانتخاب وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

ووفقا للمادة ٩٢ من النظام الداخلي، تجرى جميع الانتخابات بالاقتراع السري ولا يجوز تقديم مرشحين. ومع ذلك، أود أن أذكر بالفقرة ١٦ من مقرر الجمعية العامة

تضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

٤٠١/٣٤، التي تقرر بموجبها أن تصبح القاعدة هي الاستغناء عن إجراء اقتراع سري لانتخابات أعضاء الهيئات الفرعية عندما يكون عدد المرشحين مساويا لعدد المقاعد الواجب شغلها، ما لم يطلب أحد الوفود تحديدا إجراء تصويت في انتخاب بعينه.

ونظرا لعدم تقديم طلب من هذا القبيل، هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر الشروع في الانتخاب على أساس الاستغناء عن إجراء اقتراع سري؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في إعلان انتخاب العراق عضوا في لجنة البرنامج والتنسيق لفترة تبدأ في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أُذكر الأعضاء بأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي قرر أن يرجئ مرة أخرى ترشيح ثلاثة أعضاء من دول أوروبا الغربية ودول أخرى: عضو واحد لفترة عضوية تبدأ في تاريخ الانتخاب وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥؛ وعضو واحد لفترة عضوية تبدأ في تاريخ الانتخاب وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧؛ وعضو واحد لفترة عضوية تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وسيكون في وسع الجمعية أن تبت بشأن هذه الشواغر بعد تلقي الترشيحات من المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

بذلك، تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (أ) من البند ١١٣ من جدول الأعمال.

البند ٧٣ من جدول الأعمال

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

تقرير الأمين العام (A/70/383)

مشروعا القرارين (A/70/L.25 و A/70/L.27)

(أ) تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ

تقريرا الأمين العام (A/70/77 و A/70/96)

مشروعا القرارين (A/70/L.29 و A/70/L.30)

(ب) تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني

تقرير الأمين العام (A/70/76)

مشروع القرار (A/70/L.18)

(ج) تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق

البند ٧٤ من جدول الأعمال

تقديم المساعدة إلى الناجين من الإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا في عام ١٩٩٤، لا سيما اليتامى والأرامل وضحايا العنف الجنسي

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أغتنم الفرصة التي تتيحها مناقشة بندين معا اليوم للتطرق إلى الأزمة الإنسانية وأزمة اللاجئين المستمرتين. إن تقارير الأمين العام المقدمة في إطار البند ٧٣ تشير إلى التحديات التي تواجه المجتمع الدولي فيما نسعى إلى التصدي للمستوى غير المسبوق للاحتياجات الإنسانية في جميع أنحاء العالم. ويشمل ذلك التحديات المتعلقة بالتشريد القسري لأكثر من ٦٠ مليون شخص في أنحاء العالم،

نصفهم من الأطفال. وعلى مدى السنوات الأربع الماضية، استجاب المجتمع الدولي عن طريق زيادة المساعدة الإنسانية باستمرار. وتتعامل البلدان القريبة من مراكز النكبات الإنسانية العالمية بشكل يثير الإعجاب مع ملايين الأشخاص الفارين من الصراع وعدم الاستقرار، كما استقبل عدد من البلدان الأخرى في أنحاء العالم اللاجئين. ومع ذلك، فإن النطاق الحالي للأزمة العالمية كبير لدرجة أنه في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، لم تتجاوز نسبة تمويل خطط الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية ٤٩ في المائة.

وكما يظهر تقرير ”نظرة عامة على الأوضاع الإنسانية في العالم“ الصادر عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة في هذا الأسبوع، فإن الحاجة إلى المساعدة الإنسانية ستواصل زيادتها في عام ٢٠١٦. وثمة حاجة ملحة إلى استجابة أكثر تناسبا وشمولا واتساقا للأزمة الإنسانية وأزمة اللاجئين اليوم. وكان ذلك موضوع جلسة غير رسمية عقدتها الجمعية العامة في ١٩ أيلول/سبتمبر. ونوقشت مسائل مماثلة في جلسة عامة عقدت في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر بشأن البند ١٣٠ من جدول الأعمال (انظر A/70/PV.59)، والتي ركزت على المآسي في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط وعلى ملتمسي اللجوء السوريين.

وقد اتضح من تلك الاجتماعات أنه ولئن كانت الدول الأعضاء لا تزال ملتزمة بالمضي قدما في جعل الاستجابة أكثر شمولا، فإن القيام بذلك يتطلب المزيد من القيادة والمزيد من العمل والمزيد من الموارد. وفي هذا الصدد، وضع الأمين العام خريطة طريق لتمكيننا من معالجة هذه الأزمة. ويشمل ذلك عقد اجتماعين في شباط/فبراير وآذار/مارس من العام المقبل لمعالجة كل من احتياجات التمويل وإعادة التوطين، على الترتيب، وذلك في ما يتعلق بالأزمة المستمرة في سورية. ويشمل أيضا مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني في أيار/مايو المقبل، والذي سيكون فرصة للعالم للاتفاق على خطة جديدة للعمل الإنساني.

وعلاوة على ذلك، فإن خريطة الطريق تتضمن اقتراحا من الأمين العام بعقد اجتماع رفيع المستوى لدراسة حراك اللاجئين والمهاجرين بأعداد كبيرة، والذي من المقرر عقده مباشرة قبل المناقشة العامة في أيلول/سبتمبر، وهو الاجتماع الذي يقترح الأمين العام أيضا تقديم تقرير تحضيري بخصوصه. وخلال الأسابيع الأخيرة، تشاورت مع الدول الأعضاء بشأن السبل الكفيلة بتعزيز هذا الاقتراح. وفي هذا الصدد، سأعمم بعد قليل مشروع قرار إجرائي على الجمعية للنظر فيه. وخلال فترة رئاستي، يمكن للأعضاء أن يطمئنوا إلى أنني سأظل مشاركا بصورة كاملة في ما يتعلق بالأزمة الإنسانية وأزمة اللاجئين العالمية عموما.

قبل أن أختتم بياني، أود أن أتطرق بإيجاز إلى البند ٧٤ من جدول الأعمال. بالأمس، احتفلنا للمرة الأولى باليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا جريمة الإبادة الجماعية وتكريمهم ومنع هذه الجريمة. والبند ٧٤ من جدول الأعمال يتناول بعدا هاما من أبعاد الإبادة الجماعية، ألا وهو، المساعدة المقدمة للناجين من العنف، لا سيما اليتامى والأرامل وضحايا العنف الجنسي. وإذ نحتفل بيوم حقوق الإنسان اليوم، فلنضع في اعتبارنا أولئك الأشخاص ومسؤولياتنا تجاههم. كما أن علينا العمل معا من أجل مساعدتهم على التعافي وعلى أن يعيشوا حياة كاملة وموفورة.

أعطي الكلمة الآن لممثلة لكسمبرغ لعرض مشروعي القرارين A/70/L.25 و A/70/L.18.

السيدة لوكاس (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): يشرفني أن أعرض، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، مشروع القرار المعنون ”سلامة وأمن العاملين في

مجال تقديم المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة“، الوارد في الوثيقة A/70/L.25.

في عام ٢٠١٤، قتل ١٢١ من العاملين في مجال المساعدة الإنسانية، وجرح ٨٨ واختطف ١٢٠ أثناء قيامهم بمهامهم الإنسانية. ورغم أن هذه الأرقام أقل إلى حد ما من تلك القياسية في عام ٢٠١٣، فهي لا تزال مرتفعة بشكل غير مقبول. أصبحت البيئة التي يعمل فيها العاملون في المجال الإنساني، بمن في ذلك موظفو الأمم المتحدة، أكثر خطورة بكثير، كما يتضح من الزيادة في الهجمات المباشرة على مباني الأمم المتحدة ومركباتها. ومن حسن الطالع أن تضاؤل أثر تلك الهجمات ضد الأمم المتحدة يبين أيضا أهمية التدابير الفعالة للتخفيف من حدة المخاطر. نحن نتوقع، بدرجة متزايدة، من الأمم المتحدة أن تبقى وتنفذ برامجها حاسمة الأهمية، بما في ذلك المساعدة الإنسانية لإنقاذ الحياة، حتى في البيئات الخطرة.

وفي مشروع قرار هذا العام، نسلم بصفة خاصة بالتهديدات المباشرة والمتنوعة والمتعددة الأوجه التي يواجهها العاملون في المجال الإنساني والأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها في البيئة الأمنية العالمية المتدهورة عموما، ونثني على شجاعتهم فيما يواصلون العمل في هذه البيئة، معرضين أنفسهم في كثير من الأحيان لمخاطر كبيرة. إن تحول نموذج منظومة الأمم المتحدة من وقت المغادرة إلى كيفية البقاء جدير بالثناء، ومعترف به اعترافا تاما في مشروع القرار.

كما نؤكد مجددا بقوة أن جميع الهجمات المتعمدة على المدنيين، بمن فيهم العاملون في المجال الإنساني وغيرهم من موظفي الأمم المتحدة، وعلى العاملين في المجال الطبي أو المرافق الطبية تشكل انتهاكات واضحة للقانون الدولي الإنساني، وأن مرتكبي هذه الهجمات يجب إخضاعهم للمساءلة. ويشدد مشروع قرار هذا العام، في جملة أمور، على الحاجة إلى التحقيق بسرعة وفعالية في هذه الهجمات ويشجع الأمم المتحدة على إرساء عملية متابعة أكثر انتظاما مع الحكومات المضيفة المعنية. ويلاحظ مشروع القرار أيضا أهمية إيلاء الاعتبار الواجب لمسألة سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة وغيرهم من العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، المقرر عقده في إسطنبول في أيار/مايو ٢٠١٦.

والأهم أننا نرحب ونشجع، من خلال مشروع القرار، التحسينات الجارية وإضفاء الطابع المهني على نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن. ونثني على عمل إدارة شؤون السلامة والأمن بالأمم المتحدة، تحت قيادة وكيل الأمين العام بيتر درينان، ونرحب بالتخطيط لإدماج جميع موظفي الأمن بالأمانة العامة تحت قيادته. ويؤكد مشروع القرار مجددا الولاية القوية والإرشادات الإضافية من الجمعية العامة من أجل الأعمال الأساسية التي تضطلع بها إدارة شؤون السلامة والأمن، وعلى نطاق أوسع نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن.

ويعتقد الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء اعتقادا راسخا بأن من واجبنا الإشادة بالتزام العاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بهم، ودعم عملهم والقيام بكل ما في وسعنا لزيادة تعزيز سلامتهم وأمنهم. يبين مشروع القرار الذي نقترح اعتماده اليوم أن هذا القلق تتشاطره جميع الوفود بنص طموح لمشروع قرار هذا العام، الذي جرت الموافقة عليه بالإجماع في المشاورات غير الرسمية. وأود أن أشكر بحرارة العديد من الوفود التي شاركت في المشاورات على تعاونها البناء والوفود الكثيرة التي تشارك في تقديم مشروع القرار معنا. ونتطلع إلى أن نرى مشروع القرار الهام هذا يعتمد مرة أخرى بتوافق الآراء.

كما يسرني أن أعرض، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، مشروع القرار المعنون ”تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني“، الوارد في الوثيقة A/70/L.18. إن مشروع القرار المقدم اليوم تجسيد لرغبة الاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي ككل

في مساعدة الشعب الفلسطيني. وبالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، أؤكد مجددا عزمنا على تقديم المساعدة الضرورية لجهود بناء الدولة الفلسطينية، وتعزيز الاقتصاد وتلبية الاحتياجات الإنسانية. ويشدد مشروع القرار بشكل خاص على أهمية الأعمال التي تقوم بها الأمم المتحدة ووكالاتها، ولا سيما في تقديم المساعدة الإنسانية إلى السكان الفلسطينيين.

ويحث جميع الجهات الفاعلة في المجتمع الدولي على تقديم المساعدات الاقتصادية والاجتماعية إلى الشعب الفلسطيني. ويعترف بالعمل الذي قامت به الجهات الفاعلة والمنظمات الإنسانية الأخرى لتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، ويشدد على أهمية حرية وصول المساعدات الإنسانية. ومن أجل كفالة تقديم المساعدة بفعالية، يجب الوفاء في الوقت المناسب بالتعهدات التي قطعت في القاهرة من أجل إعادة إعمار غزة، وينبغي للدول الأعضاء أن تفتح أسواقها أمام صادرات المنتجات الفلسطينية بأفضل الشروط.

وبالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، أشكر جميع الوفود المشاركة في تقديم مشروع القرار. وأتطلع إلى اعتماد نص مشروع القرار بتوافق الآراء، كما في السنوات السابقة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين لعرض مشروع القرار A/70/L.27.

السيد ثابالا (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/70/L.27، المعنون ”اشتراك المتطوعين ’ذوي الخوذ البيض‘ في الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في ميدان الإغاثة الإنسانية والإنعاش والتعاون التقني لأغراض التنمية“.

تحتفل مبادرة ذوي الخوذ البيض هذا الشهر بمرور ٢١ سنة من عملها في إطار منظومة الأمم المتحدة، منذ اتخاذ القرار ١٣٩/٤٩ باء في الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة في عام ١٩٩٤. لقد كانت مبادرة رائدة في طريقة استجابتها للاحتياجات في مجال الإغاثة الإنسانية. ونحن نشعر ببالغ الارتياح حيال عمل ذوي الخوذ البيض في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ قيد الاستعراض في المساعدة على إيصال الإغاثة الإنسانية في مختلف الأزمات في جميع أرجاء العالم. لقد جرى القيام بجميع البعثات بالتنسيق مع السلطات الوطنية في البلدان المتضررة من الكوارث مع وكالات الأمم المتحدة وشركائها. وتم إنشاء ذوي الخوذ البيض عندما تركزت المناقشة على تنسيق الإغاثة الإنسانية. وعلى مر السنوات، شاركوا في مناقشة إدارة المخاطر المتكاملة، المساعدة محددة الأهداف، مشاركة المجتمعات المحلية، وتدريب المتطوعين وعوامل الضعف، من بين مسائل أخرى.

وحاليا، هناك عدد متزايد من البلدان يتشاطر نفس الرؤى بشأن سبل تلقي وتقديم الإغاثة الإنسانية. إن المبادئ التي شجعت على إنشاء ذوي الخوذ البيض تحظى الآن بدعم واسع النطاق من المجتمع الدولي، لا سيما وأن التركيز ليس حصريا على الاستجابة، لكنه أيضا على الحد من مخاطر الكوارث ومسؤولية الدول والمجتمع الدولي عن تقليص عوامل الضعف.

وكما هو مبين في مشروع القرار قيد النظر، فإن ذوي الخوذ البيض بمثابة أداة تضامن، موجهة نحو منع حالات الكوارث والاستجابة لها عن طريق تعزيز الإدماج الاجتماعي، والأمن الغذائي، والحد من الفقر، وتوفير الإغاثة الإنسانية إلى الفئات الضعيفة من السكان المشردين أو المتضررين من النزاعات، والتعاون في بناء المزيد من المجتمعات المحلية الأكثر قدرة على تحمل الكوارث، بما في ذلك تلك الكوارث الناجمة عن تغير المناخ أو التي تتفاقم بسببه.

وتتمثل مهامهم المميزة في تعزيز وتعبئة أفرقة المتطوعين؛ وتنسيق عمل منظمات المجتمع المدني فيما بينها ومع مختلف مستويات الحكومة؛ ومراقبة الاحترام الكامل لمبادئ الإنسانية

والحياد والنزاهة والمبادئ المتفرعة عنها والمتمثلة في التعاون والمشاركة، وذلك لتحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في إنقاذ الأرواح والتخفيف من معاناة السكان المتضررين.

ويتمثل عنصر آخر يميز أعمال ذوي الخوذ البيض، في دعمهم للمشاركة المجتمعية في تشخيص المشاكل وتصميم أدوات الوقاية والاستجابة، حيث أننا نفهم أن دعم القدرات المحلية يمثل أفضل وسيلة لتحقيق الإدارة الشاملة للمخاطر وإرساء ثقافة فعالة في مجال الوقاية. وتعمل مبادرة ذوي الخوذ البيض داخل منظومة الأمم المتحدة؛ ويؤتي عملها والفلسفة التي تقوم عليها ثمارهما في العديد من البعثات الإنسانية التي يقوم فيها المتطوعون بدور في جميع المناطق وفي حالات الكوارث الأكثر تعقيدا.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تعاون ذوو الخوذ البيض بشكل وثيق مع الهيئات والوكالات الرئيسية للأمم المتحدة. وتم توقيع اتفاقات تعاون مع الغالبية العظمى من تلك الهيئات من أجل تسهيل الأنشطة المشتركة والإسهام المالي في الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث والصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ وبرنامج الأغذية العالمي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومتطوعو الأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة للتقييم والتنسيق في مجال الكوارث.

وعلى الصعيد الإقليمي، تبلور التحالف الاستراتيجي مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، في مسعى لمناقشة القضايا المتعلقة بالمعونة الإنسانية وتنسيقها، من خلال الاجتماعات الإقليمية المعنية بتعزيز الشراكة الإنسانية، والتعاون في الميدان من خلال الآليات المتخصصة، مثل فريق الأمم المتحدة للتقييم والتنسيق في مجال الكوارث، والفريق الاستشاري الدولي للبحث والإنقاذ؛ والتعاون في إطار مشروع الشبكة الإقليمية للمساعدة الإنسانية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وغيرها.

وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، قام ذوو الخوذ البيض بدور بارز في الجهود الرامية إلى تنسيق عمل المحافل الدولية ذات الصلة بتنسيق المساعدة الإنسانية وتعزيز المنظمات دون الإقليمية المرتبطة بإدارة مخاطر الكوارث، والمساهمة في إنشاء أدوات للتنسيق والاستجابة. وبالإضافة إلى ذلك، يشارك ذوو الخوذ البيض في المناقشات والاقتراحات في المحافل الدولية كلها تقريبا ويضطلعون بأنشطة مشتركة مع منظمات مثل الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظمة الدولية للهجرة.

في الختام، أود أن أؤكد على أن دولة نامية هي التي أطلقت هذه المبادرة. ويجب تقييم هذه الحقيقة ببعديها: الجهد المطلوب من ذلك البلد واحتمال تكرار بلدان نامية أخرى لهذه المبادرة. وفي السياق ذاته، وفي الوقت الذي أصبحت فيه الكوارث طبيعية بشكل أقل إلا أنها أضحت تتسبب في قدر متزايد من الضرر، تستحق الجهود التي تبذلها البلدان النامية في مجال المساعدة الإنسانية دعما من نوع خاص لأنها تساهم بموارد تقنية ومهنية وتطوعية، بل وحتى بموارد مالية وإمدادات ذات قيمة كبيرة.

وترى الأرجنتين أنه من المهم تسليط الضوء على الأهمية الخاصة لتقديم الجمعية العامة دعمها مجددا لمبادرة ذوي الخوذ البيض لأن العمل الإنساني، جنبا إلى جنب مع تعزيز حقوق الإنسان، يشكل إحدى أولويات التزامنا السياسي على الساحة الدولية. ونثق بأن الدول الأعضاء ستعتمد مشروع القرار من دون تصويت خلال هذه الدورة السبعين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل السويد لعرض مشروع القرار A/70/L.29.

السيد سكوغ (السويد) (تكلم بالإنكليزية): من دواعي سروري البالغ أن أعرض مشروع القرار A/70/L.29، المعنون ”تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة

في حالات الطوارئ‘‘، وهو ما يسمى مشروع القرارالإنساني الجامع. والسويد تيسر مشروع هذا القرار منذ عام ١٩٩١، ونحن فخورون بمواصلة قيادة العمل بشأن هذه المسألة الهامة. وبعد عرض مشروع قرار هذا العام، سيتاح لي أيضا شرف عظيم يتمثل في إلقاء بيان مشترك بالنيابة عن الهند والسويد.

إن اتخاذ الجمعية العامة سنويا لهذا القرار الإنساني الجامع يؤكد الدور القيادي الفريد للأمم المتحدة في مجال تنسيق الاحتياجات الإنسانية العالمية والاستجابة لها. ويبعث اتخاذه بتوافق الآراء رسالة مهمة بشأن مسؤوليتنا الجماعية عن الاستجابة للاحتياجات الإنسانية. كما يعيد التأكيد على الشرعية الفريدة للعمل الإنساني الذي تقوم به الأمم المتحدة. وقد تم إدخال بعض العناصر الجديدة في هذا العام وجرى تعزيز العديد من العناصر الأخرى، مما يجعل مشروع القرار أساسا أمتن للسياسات المتعلقة بالعمل الإنساني والمساعدات الإنسانية على الصعيد العالمي. واسمحوا لي أن أشير إلى ثلاثة من هذه المجالات.

أولا، قمنا في جميع أجزاء النص بتعزيز نهجنا في مجال تمويل الأنشطة الإنسانية. فالاحتياجات الإنسانية اليوم هي أكبر من أي وقت مضى. ورغم أن الموارد المتاحة للمساعدة الإنسانية آخذة في الازدياد بفضل الكرم الكبير للعديد من البلدان الممثلة هنا اليوم، فإن الفجوة بين ما هو مطلوب وما هو متاح آخذة في الاتساع. ونحن بحاجة إلى بذل المزيد من الجهد، كما أننا بحاجة إلى القيام بما هو أفضل. وهذا سبب الأهمية الكبيرة للتقرير المُرتقب للفريق الرفيع المستوى المعني بتمويل أنشطة المساعدة الإنسانية التابع للأمين العام.

ثانيا، قمنا بزيادة تعزيز دور المرأة في مجال العمل الإنساني بإضافة عناصر جديدة قوية في النص بشأن ضرورة إشراك المرأة في عمليات صنع القرار على جميع المستويات والحاجة إلى تعزيز الجهود الرامية إلى منع أعمال العنف الجنسي والجنساني في حالات الطوارئ الإنسانية والتصدي لها وملاحقة مرتكبيها قضائيا.

ثالثا، هناك الآن فقرة جديدة منفصلة تتناول تحديدا الحاجة إلى تعزيز خدمات الدعم للأطفال في الأزمات الإنسانية. فالأطفال هم من بين الفئات الأكثر ضعفا في حالات الطوارئ الإنسانية، ويجب علينا جميعا أن نفعل كل ما بوسعنا لضمان حمايتهم.

وعلاوة على ذلك، يتضمن مشروع قرار هذا العام عبارات جديدة وأكثر حزما بشأن مسائل هامة أخرى، مثل الحاجة إلى توفير حماية أقوى للاجئين والمشردين داخليا والمساءلة عن تلبية احتياجات السكان المتضررين والحد من مخاطر الكوارث والاستجابة الإنسانية في سياق الأزمات الصحية العالمية، مثل أزمة الإيبولا الأخيرة.

ومع أخذ هذه العناصر الجديدة وتلك التي جرى تعزيزها معا، يمكن أن نرى أننا قد قطعنا جماعيا خطوات كبيرة إلى الأمام في مشاركتنا. وأحرزنا تقدما أيضا فيما يخص العملية، ويسرني أن أشير إلى تمكننا في هذا العام من التوصل إلى توافق آراء في القاعة والانتهاء من صياغة النص بموافقة جميع الأطراف. وأخيرا، يسرني أن أشير إلى زيادة عدد مقدمي مشروع القرار بشكل ملحوظ، مقارنة بالأعوام السابقة، وذلك في ظل دعم أقاليمي قوي للقضايا والأهداف الهامة التي أوردناها في مشروع القرار الجامع. ويشكل ذلك إشارة واضحة إلى الدعم الواسع النطاق للعمل الإنساني للأمم المتحدة، وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر بحرارة وأهنئ الوفود على مشاركتها النشطة والبناءة بشأن قرار هذا العام وعلى دعمها له من خلال المشاركة في تقديمه. وإننا نتطلع إلى اعتماده رسميا بتوافق الآراء في وقت لاحق.

كما يمثل هذا الانخراط الواسع النطاق علامة جيدة في الفترة التي تسبق مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني. وأود أن

أغتنم هذه الفرصة لأشكر الأمين العام على اتخاذه هذه المبادرة الهامة، ولأشكر تركيا على موافقتها على استضافة مؤتمر القمة في اسطنبول خلال شهر أيار/مايو من العام المقبل. ويجب علينا الآن أن نعمل معا من أجل إنجاح مؤتمر القمة. وستقوم السويد بالتأكيد بدور في هذه العملية، وأنا أتطلع إلى العمل مع جميع الوفود خلال الفترة السابقة لمؤتمر القمة وما بعده.

من دواعي شرفي العظيم الآن إلقاء بيان مشترك بالنيابة عن الهند والسويد في إطار بند جدول الأعمال المتعلق بتعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ.

إن الشراكة بين السويد والهند وبياننا المشترك الذي نلقيه هنا اليوم هما انعكاس لإيماننا المشترك بضرورة تعزيز نظام الاستجابة الإنساني الدولي، وكذلك لتصميمنا المشترك على العمل معا لتحقيق هذا الهدف على جميع المستويات، بوصفنا شركاء ثنائيين ومناصرين لهذه القضية على الصعيد العالمي.

ننظر جميعاً إلى الوقائع عينها، ونقرأ جميعاً التقارير نفسها، ونرى جميعاً الصور المروّعة للنساء والرجال والأطفال المتضررين من النزاعات والأزمات والكوارث الطبيعية والذين هم في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية. إخواننا من بني البشر في حاجة إلى مساعدتنا.

إن الاحتياجات الإنسانية في العالم اليوم أكبر من أي وقت مضى؛ فهناك ١٢٠ مليون شخص في حاجة إلى المساعدة الإنسانية و ٦٠ مليوناً قد شردوا قسراً. تتزايد هذه الأعداد كل شهر، وكل يوم، وكل ساعة. وعندما تكون الاحتياجات غير مسبوقة، نكون في حاجة أيضاً إلى استجابة غير مسبوقة. وأقل ما نحتاجه هو شراكة عالمية جديدة للعمل الإنساني، تجمع المجتمع الدولي بأسره. ويُظهر البيان المشترك للهند والسويد هنا اليوم كيفي أن الشراكات في مجال المساعدة الإنسانية يمكن أن تتجاوز بل وينبغي أن تتجاوز الحدود الجغرافية والثقافية. وندعو الجمعية إلى بناء شراكات مماثلة والانضمام إلينا في هذا العمل.

ونؤكد نحن، الهند والسويد، من جديد أن المبادئ الإنسانية والقانون الدولي الإنساني توفر أساساً للمساعدة الإنسانية. إن جوهر القرار ١٨٢/٤٦ هو الدعوة إلى بذل الجهود الجماعية من جانب المجتمع الدولي والأمم المتحدة في الاستجابة للأزمات الإنسانية. وإننا ملتزمون بصون وتعزيز احترام المبادئ الإنسانية المتمثلة في الحياد والنزاهة والاستقلال والتقيد بها. ونؤكد أيضاً على أن سيادة الدول وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية يجب أن تحظى باحترام كامل أثناء العمل الإنساني، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. وتقع المسؤولية الرئيسية عن توفير الحماية وتقديم المساعدة الإنسانية في الأزمات دائماً على عاتق الدولة المتضررة.

وينبغي أن يكون السكان المتضررون في صلب جميع الأعمال الإنسانية. ونشجع دوائر العمل الإنساني والأمم المتحدة على مواصلة تعزيز مساءلتهما تجاه السكان المتضررين والعمل بشكل وثيق معهم من أجل كفالة عملية شاملة وتعزيز الشعور بالملكية المحلية. ونشجع أيضاً على إقامة تعاون أوثق بين الوكالات الإنسانية والإنمائية للأمم المتحدة. وبغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة الجديدة والطموحة التي وضعت في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، يجب على الجهات التنموية الفاعلة المشاركة بصورة مبكرة وبقوة أكبر في السياقات الإنسانية والدول الهشة. وفي المقابل، يجب أن تصبح الوكالات الإنسانية أفضل في إشراك الجهات الفاعلة التنموية والوطنية في التخطيط والتحليل.

إن عدم ترك أحد يتخلّف عن الركب في الأزمات الإنسانية سيتطلّب توافر المساعدة القصيرة الأجل من جانب العاملين في المجال الإنساني والإشراف الطويل الأجل من جانب الجهات الإنمائية الفاعلة والحكومات المضيفة وغيرها من الجهات المحلية صاحبة المصلحة. ويتعين أن تكون هذه شراكات على جميع المستويات، وهذا شيء يجب علينا جميعاً أن نفعله معاً. وندين بشدة الهجمات الموجهة ضد الأفراد

المشاركين في بعثات إنسانية أو بعثات لحفظ السلام. مثل هذه الهجمات ليست موجهة ضد الأمم المتحدة وحسب، ولكنها موجهة ضد البشرية. ونعيد التأكيد على ضرورة إنهاء الإفلات من العقاب عن تلك الأعمال.

ونرحب أيضاً بحقيقة أن مشروع القرار A/70/L.25، بشأن سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة، الذي نأمل أن نعتمده في وقت لاحق اليوم، يشيد صراحة بشجاعة والتزام من يشاركون في عمليات السلام، بما في ذلك عمليات حفظ السلام. فهم يدافعون عن الحرية والسلام، ويستحقون منا الامتنان والاحترام والدعم.

ومن مسؤوليتنا الجماعية بوصفنا بشراً معالجة المعاناة الإنسانية أينما وجدت. إن تلقّي المساعدة الإنسانية حق وتقديمها واجب، ولكن الهند والسويد تريان أن المساعدة الإنسانية ليست مجرّد التزام أخلاقي للحد من المعاناة الإنسانية، ولكنها ضرورية أيضاً للحفاظ على السلم والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي. وفي حين يشهد العالم عدداً غير مسبوق من الأشخاص المشردين قسراً، وزيادة في تدفقات الهجرة، وتزايداً في التطرف وزعزعة الاستقرار السياسي، لا يجب أن نسأل أنفسنا ما هي تكاليف العمل الإنساني وحسب، بل أيضاً ما هي تكلفة التقاعس عن اتخاذ إجراءات. وتقع على عاتقنا جميعاً مسؤولية التصدي للأزمات حيثما قد تنشأ. وهذا لا يعني أن جميع الدول الأعضاء يجب أن تسهم بالتساوي في نظام الاستجابة الإنسانية، ولكن يمكننا جميعاً الإسهام فيه بطريقة ما، سواء كان ذلك من خلال استجابة سريعة موجهة بعد الكوارث، أو من خلال المساهمات الأساسية العادية المقدمة إلى الجهات الفاعلة الإنسانية العاملة في الميدان، أو عن طريق الدعم السياسي لإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية. كل مساهمة لها أهميتها، وهي تسهم مجتمعة في تحقيق عالم أفضل وأكثر أماناً وعدلاً.

وقد ردّت الهند بسرعة بعد الزلزال المدمر الذي وقع في نيبال المجاورة في ٢٥ نيسان/أبريل ببدء عملية مايتري، التي تعني ”الصداقة“. وبإرسال أفرقة قوات الاستجابة الوطنية للكوارث على الفور وطائرة خاصة تحمل مواد الإنقاذ والإغاثة، فقد ساهم تدخل الهند السريع في إنقاذ الأرواح ومساعدة الناس على إعادة بناء منازلهم. ولا تقدم السويد مساهمات كبيرة محددة الهدف في معظم الأزمات الإنسانية الرئيسية في أنحاء العالم وحسب، بل هي أيضاً واحدة من أكبر الجهات المانحة للتمويل الأساسي لوكالات الأمم المتحدة الإنسانية. يسمح التمويل الأساسي بوجود الجهات الفاعلة الإنسانية القوية والمستقلة والكفؤة التي تتمتع بالمرونة للاستجابة بسرعة للأزمات الإنسانية أينما نشأت.

تلك إجراءات نتخذها على نحو فردي بوصفنا شركاء ثنائيين وجيراناً وحلفاء وأصدقاء. إن السويد والهند كلاهما داعم قوي للصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ. وتصادف الذكرى السنوية للصندوق هذا العام، التي سيُحتفل بها في نيويورك في الأسبوع المقبل، مرور ١٠ سنوات على توفير الدعم المنقذ للحياة للملايين من الفئات الأكثر ضعفاً في العالم. ونشجع معاً كل دولة من الدول الأعضاء التي تملك وسائل للقيام بذلك على المساهمة في هذا الصندوق ودعم ذلك العمل الإنساني. كما أن السويد والهند شريكان أيضاً في الحوار بشأن الشراكة الإنسانية، الذي نشترك في رئاسته مع البرازيل، حيث تجتمع ٢٤ من الدول الأعضاء في اجتماعات غير رسمية لمناقشة المسائل الإنسانية الرئيسية. ونعتقد أن هذا الحوار مثال جيد على نوع الشراكات الواسعة والشاملة المطلوب للتصدي للتحديات الإنسانية في الوقت الحاضر.

وفي الختام، نناشد جميع الدول الأعضاء بناء شراكات مماثلة وأن تفعل ما في وسعها سياسياً ومالياً للتأكد من أن الاحتياجات والتحديات العالمية غير المسبوقة لوقتنا الحاضر تواجه بتضامن واستجابة إنسانية لم يسبق لهما مثيل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا لعرض مشروع القرار A/70/L.30.

السيد مينيلي (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أعرض، بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع القرار A/70/L.30، المعنون ”التعاون الدولي في تقديم المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية، من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية“. وأود أن أعرب عن امتنان مجموعة الـ ٧٧ والصين للسيد عمر ربيع من البعثة الدائمة للمغرب لدى الأمم المتحدة، والذي أجرى بنجاح المفاوضات بشأن مشروع الوثيقة.

إن نص الوثيقة A/70/L.30 هو نتيجة لتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه من خلال ثلاثة أسابيع من المفاوضات المكثفة وخمسة مشاورات غير رسمية. وقدمت المجموعة جهداً متضافراً ليشمل توافق آراء المجموعات الأخرى والدول الأعضاء. وبعرض مشروع القرار، فإن مجموعة الـ ٧٧ والصين تؤكد من جديد أهمية التعاون الدولي في دعم جهود الدول المتضررة في التعامل مع الكوارث الطبيعية في جميع مراحلها، ولا سيما في مجالات التأهب والاستجابة والإنعاش المبكر. وفي نفس الوقت، من المسلّم به أن الدول المتضررة تتحمّل المسؤولية الرئيسية عن بدء وتنظيم وتنسيق وتنفيذ المساعدة الإنسانية داخل أراضيها.

كما جرى تسليط الضوء في مشروع القرار على أهمية المبادئ الإنسانية الواردة في القرار ١٨٢/٤٦. يتضمن نص هذا العام أيضاً عناصر جديدة، على أساس التوصيات الواردة في تقارير الأمين العام وإعلان سنداي وإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث بشأن الحد من مخاطر الكوارث المعقود في سنداي باليابان في الفترة من ١٤ إلى ١٨ آذار/مارس.

وفي الختام، أود أن أعرب عن تقدير مجموعة الـ ٧٧ والصين على روح التعاون والتآزر التي أبداها جميع شركائنا خلال المشاورات غير الرسمية، الأمر الذي مكننا من الاتفاق على القضايا الهامة التي يتناولها مشروع القرار.

كما تود المجموعة أن تشكر جميع الدول الأعضاء التي تشارك في تقديم مشروع القرار الهام هذا، وتتطلع إلى اعتماده بتوافق الآراء مرة أخرى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد فالي دي أليدا (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة تركيا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، الجبل الأسود، صربيا وألبانيا؛ فضلا عن أوكرانيا، ليختنشتاين، جمهورية مولدوفا وجورجيا.

إننا نعيش في عالم أصبحت فيه الأزمة هي الحالة المعتادة الجديدة؛ عالم يظل فيه ٦٠ مليون شخص مشردين قسرا في كثير من الأحيان على مدى سنوات طويلة؛ عالم يحتاج فيه ١٢٥ مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية؛ عالم تعجز فيه الأطراف المتحاربة بصورة سافرة عن الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي لحماية المدنيين، والسماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى الأشخاص المحتاجين، وحماية واحترام العاملين في المجال الإنساني والطبي بدلا من استهدافهم عمدا. إننا نعيش في عالم تستعر فيه النزاعات طيلة سنوات، كل نزاع منها يسفر عن قائمة متزايدة باطراد من الضحايا والفظائع من جميع الأشكال، دون أن يتمكن المجتمع الدولي من إنهائها. إننا نعيش في عالم تستمر فيه الكوارث الطبيعية في حصد الأرواح والممتلكات التي كان من الممكن إنقاذها؛ عالم من الواضح أن الأدوات المتاحة لنا فيه، سواء كانت مالية أو مؤسسية، غير كافية لتلبية الاحتياجات. وكل هذا صحيح على الرغم من أن

تمويل العمل الإنساني بلغ مستويات لم يسبق لها مثيل، نحو ١٠ بلايين دولار هذا العام.

ومنذ إنشاء نظام العمل الإنساني، حقق تقدما هائلا وشارك في جهود كبيرة في السنوات الأخيرة لتحسين القيادة والتنسيق والمساءلة في المجال الإنساني. ونظام الاستجابة الإنسانية المتعددة الأطراف استُكمل على نحو حاسم بالتحسين المتواصل للقدرة على الاستجابة، على الصعد المحلية والوطنية والإقليمية. وعلى الرغم من ذلك، لا تزال هناك فجوة كبيرة بين الاحتياجات، المقدرة بأكثر من ٢٠ بليون دولار في عام ٢٠١٥، والتمويل المتاح للقدرة على الاستجابة الإنسانية بصورة عامة. وبينما نستعد لمؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، الذي سيعقد في اسطنبول في أيار/مايو ٢٠١٦، لن نرضى بعد الآن بالاستجابات المعتادة.

(تكلم بالإنكليزية)

ولا يمكن أن نستمر في العمل كالمعتاد في الفترة التي تفصلنا عن موعد مؤتمر قمة اسطنبول. ويلتزم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بالمساعدة على تحقيق نجاح مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني. وفي وقت سابق اليوم في بروكسل، اعتمد مجلس الاتحاد الأوروبي – أي الدول الأعضاء ال ٢٨ بصورة مشتركة – استنتاجات بشأن مؤتمر القمة. ونعتقد أن مؤتمر القمة سيكون فرصة تاريخية لبناء شراكة عالمية داخل أو خارج نطاق نظام العمل الإنساني. ويتعين أن يضمن مؤتمر القمة تحقيق العمل الإنساني، القائم على مبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال، نتائج أكثر فعالية، ويكفل بناء مستقبل مستدام بالنسبة لملايين المتضررين من النزاعات والكوارث. ونرى أن مؤتمر القمة ينبغي أن يحقق نتائج ملموسة والتزامات محددة من جانب جميع الأطراف الفاعلة في العديد من المجالات الرئيسية.

أولا، يجب أن يكون هناك احترام للقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك ضمان وصول المساعدات الإنسانية ومكافحة الإفلات من العقاب على الانتهاكات. وذلك ينبغي أن يتصدر جدول الأعمال الدولي. فالمؤتمر الدولي الثاني والثلاثون للصليب الأحمر والهلال الأحمر، الذي سيعقد هذا الأسبوع في جنيف، يأتي في الوقت المناسب تماما بغية تحديد تأكيد الالتزام بهذه المبادئ على أوسع نطاق ممكن.

ثانيا، يجب أن يحقق مؤتمر القمة النتائج بشأن الإصلاح الهام، بجعل المعونة أكثر فعالية وأكثر خضوعا للمساءلة أمام الشعوب التي تستهدف خدمتها، ومع مراعاة القدرات المحلية والأدوات المبتكرة. ويجب علينا أن نعمل معا لضمان أن خطة وإجراءات الحماية الإنسانية تحقق النتائج أيضا لفائدة أشد الفئات ضعفا وأشدها احتياجا. والمعونة ينبغي أن تراعي على نحو منهجي الاحتياجات والقدرات المحددة للنساء والفتيات والرجال والفتيان، مع منح النساء والفتيات فرص متساوية للقيام بأدوار قيادية في العمل الإنساني. وينبغي أن تُدمج احتياجات وقدرات الأشخاص ذوي الإعاقة على نحو منهجي في العمل الإنساني. ويجب تنفيذ الترابط بين البرامج الإنسانية والإنمائية والتمويل، وبناء القدرة على الانتعاش يجب أن يكون هدفا رئيسيا، بالاستفادة أيضا من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠، المرفق)، والتزامات سينداي.

ثالثا، يجب أن تصبح المعونة الإنسانية والنظام عموما أيضا أكثر كفاءة من خلال إدخال التحسينات من جانب جميع الجهات الفاعلة، بمن فيها المانحون والعاملون في المجال الإنساني. وينبغي لرؤساء الوكالات الإنسانية، من خلال اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، القيام بإصلاح تلك الهيئة والقطاع على نحو أكثر طموحا من إصلاحات العقد الماضي. ولا بد من إيجاد سبل لتقديم المعونة وتوفير الحماية تستند حقا إلى الاحتياجات ومواطن الضعف، بدلا من المركز أو القطاع أو الديمغرافية. وينبغي تعزيز النظام، لا سيما من خلال تقييم الاحتياجات المشتركة، وإيلاء الأولوية لخطط

الاستجابة الإنسانية في جميع الوكالات والقطاعات، وتعزيز التنسيق مع الجهات الفاعلة الإنمائية وتعزيز التنسيق والقيادة في الميدان. ونتطلع بشدة إلى تلقي تقرير الأمين العام وإلى توصيات الفريق الرفيع المستوى بشأن التمويل الإنساني.

ويظل الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بشكل جماعي أكبر جهة مانحة للمساعدات الإنسانية في العالم. وقد صمد تضامن مواطنينا مع المحتاجين في وجه الصعوبات الاقتصادية في الكثير من أنحاء أوروبا. وهو اليوم على المحك مرة أخرى جراء أزمة الهجرة واللاجئين. وما زلنا ملتزمين بتوفير الحماية للهاربين من الاضطهاد في بلدانهم. وقد قمنا بزيادةالموارد لتقديم المعونة الإنسانية وتوفير الحماية المدنية بغية مواكبة الاحتياجات المتزايدة للاجئين. كما سنواصل تعزيز وتقديم المعونة الإنسانية إلى السكان المتضررين في البلدان الثالثة، استنادا إلى احتياجاتهم وأوجه ضعفهم فقط. وهدف معونتنا الإنسانية هو إنقاذ الأرواح وتخفيف المعاناة أينما وُجدت. وسنواصل القيام بدورنا بصورة تقوم على المبادئ، ونعول على الآخرين لمواصلة أو بدء نفس العمل.

وأخيرا وليس آخرا، ينبغي ألا ننسى أن المعونة الإنسانية لا يمكن أبدا أن تكون هي الحل للأزمة. ونحث المجتمع الدولي على العمل من أجل إيجاد الحلول السياسية لإنهاء النزاعات الجارية، وهو السبيل الوحيد لإنهاء ما يتصل بها من معاناة إنسانية.

وفي الختام، إن التحديات التي تواجه المجتمع الإنساني اليوم تحديات هائلة.

يتعين علينا نحن أعضاء الجمعية العامة المساهمة في عملها من خلال مشاريع القرارات التي سنعتمدها اليوم بالإجماع وذلك بالعمل على ما يلي: زيادة تعزيز إطار العمل المتفق عليها من أجل العمل الإنساني في مشروع القرار الخلف A/70/L.29 (القرار ١٨٢/٤٦) الذي عرضته السويد، إحدى الدول الأعضاء؛ التذكير بشدة بالحاجة إلى ضمان سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وسلامة وضمان أمن موظفي الأمم المتحدة من خلال مشروعي القرارين A/70/L.25 و A/70/L.18 اللذين عرضهما ممثل لكسمبرغ بالنيابة عن الدول الأعضاء الـ ٢٨ في الاتحاد الأوروبي؛ ومعالجة عواقب الكوارث الطبيعية على نحو أفضل من خلال مشروع القرار A/70/L.30 الذي عُرض بالنيابة عن مجموعة السبعة والسبعين والصين. إن مشاريع القرارات المتعلقة بالعمل الإنساني وغيرها من المشاريع التي ستعتمدها الجمعية العامة هنا اليوم ينبغي أن تظل تُعتمد حقاً بتوافق الآراء كشهادة على إنسانيتنا المشتركة.

السيدة آل ثاني (قطر): سيدي الرئيس، يشرفني أن أتكلم باسم مجموعة الدول العربية. تعرب المجموعة عن تقديرها هلة الجهود التي يبذلها الأمين العام وعلى تقاريره عن ”تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ“ (A/70/77)، و ”سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة“ (A/70/383)، ”الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ“ (A/70/96) و ”تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني“ (A/70/76)

نواجه اليوم تحديات هائلة في مجال الاستجابة للاحتياجات الإنسانية المتزايدة، لا سيما في ضوء زيادة حدة وعدد النزاعات المسلحة وتزايد أعداد اللاجئين والنازحين بشكل غير مسبوق، فضلا عن وقوع العديد من الكوارث الطبيعية ذات الأبعاد الإنسانية والبيئية. للتصدي لتلك التحديات، يتطلب الأمر مزيدا من الموارد والجهود، وتحسين الاستراتيجيات والأساليب والتنسيق، وتعزيز النظام الدولي لكي يصبح أكثر شمولا وفعالية وأفضل تجهيزاً.

تولي الدول العربية اهتماما كبيرا لمسألة الاستجابة الإنسانية لحالات الطوارئ، وتقديم المساعدة الإنسانية للمتضررين. فقد قدمت مساهمات كبيرة في المنطقة العربية وفي الخارج، سواء بشكل مباشر، أو من خلال الأجهزة المعنية في الأمم المتحدة.

كذلك كانت مسألة الاستجابة للأزمات والكوارث الطبيعية والنزاعات جزءا أساسيا من منظومة العمل العربية التي ترتكز على قيمنا العربية والقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان.

تعمل جامعة الدول العربية أيضا على تنسيق الجهود الإنسانية في المنطقة، ودعم وإشراك الجهات الفاعلة في الجانب الإنساني على الصُعد الوطنية والإقليمية والدولية. ونظراً لتزايد الأزمات الإنسانية في العديد من بلدان المنطقة، ولكي تتمكن منظومة العمل الإنساني العربي من العمل بشكل يستجيب بصورة أفضل للأزمات بشتى أشكالها والتكيف مع خصوصية كل أزمة، يجري تطوير تلك المنظومة، حيث تعكف الأمانة العامة حاليا على إنشاء آلية عربية لتنسيق المساعدات الإنسانية.

وفي هذا الصدد، تود المجموعة العربية التشديد على أن كافة جهود المساعدات الإنسانية التي تتم على الصعيدين الدولي والإقليمي يجب أن ترتكز على مبادئ وأحكام القانون الدولي، والقانون الإنساني الدولي، واحترام حقوق الإنسان، وبخاصة مبدأي السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية للدول. وشاركت الدول العربية أيضا بفعالية في المشاورات التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني المقرر عقده في إسطنبول في أيار/مايو ٢٠١٦. وتتطلع إلى النتائج التي ستتمخض عنها هذه القمة، لأنها ستنعكس على الأوضاع التي تهم المجموعة العربية والمجتمع الدولي على حد سواء. وتطلب المجموعة العربية إلى الأمين العام للأمم المتحدة مواصلة جهوده من أجل العمل على مشاركة جميع الدول الأعضاء في العملية التشاورية والأعمال التحضيرية التي تسبق انعقاد القمة، آخذين في الاعتبار أهمية الحفاظ على الطابع الحكومي الدولي للتحضير لهذه القمة الهامة.

يواجه الشعب الفلسطيني أوضاعا إنسانية واقتصادية صعبة للغاية نتيجة لممارسات إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، التي تنتهك الحقوق الإنسانية والمدنية للفلسطينيين والعرب في الأراضي العربية المحتلة وتضيق الخناق على الاقتصاد الفلسطيني، لا سيما في ظل استمرار الحصار الجائر واللاإنساني المفروض على قطاع غزة.

بينما تشيد المجموعة العربية بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، ترى أن التحديات والاحتياجات المتزايدة التي يواجهها الشعب الفلسطيني تحتم علينا العمل بشكل جماعي لوضع حد فوري لتلك التحديات، بما في ذلك إنهاء الاحتلال. وتؤكد المجموعة العربية مسؤولية المجتمع الدولي عن تنفيذ التزاماته وفقا لمقررات الشرعية الدولية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة في عام ١٩٦٧، ومساعدة الشعب الفلسطيني في إقامة دولة فلسطين المستقلة وذات السيادة الكاملة، وعاصمتها القدس الشرقية، وتمكينه من السيطرة على كامل موارده وممارسة حقه في التنمية، وزيادة المعونة المقدمة للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة كي يتمكن من تحقيق أهدافه، وتعزيز قدراته الذاتية وفك ارتباطه بالاقتصاد الإسرائيلي.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد كاردي (إيطاليا).

تواصل الدول العربية تقديم الدعم الإنساني للشعب الفلسطيني الشقيق، حيث رفعت مستوى مساهمتها في ميزانية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) للتصدي للعجز الكبير في ميزانية الوكالة واستجابة لمناشدات الوكالة للمجتمع الدولي في هذا الخصوص. وقدمت الدول العربية أيضا الجزء الأكبر من التعهدات في مؤتمر القاهرة الدولي بشأن إعادة إعمار غزة.

في هذا الصدد، نود أن نثني على جهود الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، والمنظمات الإنسانية الدولية والمحلية التي تقوم بعمل نبيل لا غنى عنه من أجل إنقاذ الأرواح والتخفيف من المعاناة الإنسانية في حالات النزاع المسلح، والكوارث الطبيعية. كذلك نؤكد استعداد المجموعة العربية

لمواصلة العمل مع الأجهزة المعنية في الأمم المتحدة، وخاصة مكتب تنسيق المساعدات الإنسانية، لتحقيق الأهداف التي ينشدها المجتمع الدولي في الاستجابة للكوارث الطبيعية والإنسانية والأزمات والنزاعات.

السيد موريخون بازمينيو (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ودول البحر الكاريبي.

إن جماعة دول أمريكا اللاتينية ودول البحر الكاريبي، بينما تؤكد من جديد إعلان غواتيمالا الذي اعتمد في الاجتماع الإقليمي السابع لتعزيز الشراكة الإنسانية الدولية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تكرر أيضا احترامها الكامل لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، واعترافها بصلاحية المبادئ التوجيهية بالكامل بشأن المساعدة الدولية المعتمدة من خلال القرار ١٨٢/٤٦، مع اقتناعها بأن الدول المتضررة هي المسؤولة عن حماية سكانها، وتنسيق المساعدة الإنسانية والاستجابة الفعالة، بما في ذلك التعاون الدولي. لهذا السبب نشعر بقلق عميق، في حالات كثيرة، إزاء استمرار تناقص احترام مبادئ وقواعد القانون الدولي، لا سيما القانون الإنساني الدولي. ولا بد لجهود المساعدة الإنسانية الدولية من أن تحترم السيادة الوطنية للدول، وأطرها القانونية، وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية.

لذلك السبب، تحض الجماعة أيضا الجهات الفاعلة العاملة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، ضمن ولاية كل منها، على الاستجابة للمبادئ التوجيهية التي وضعتها الحكومات، وبالتالي تضمن تلبية الاحتياجات الماسة، وتقديم الموارد الكافية في أوانها، والمساهمة في بناء القدرات بغية الاضطلاع بالعمل الإنساني، وتعزيز الشفافية والمساءلة في المجتمعات المحلية بشأن فعالية المساعدة التي تقدمها. وبالإضافة إلى ذلك، نحض الحكومات والجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى، وفقا لولاياتها، على بذل الجهود اللازمة من أجل تعزيز القدرات المحلية والوطنية، ودون الإقليمية، والإقليمية للوقوف على نقاط الضعف الرئيسية وأسبابها، ليتسنى لها إدارة مخاطر الكوارث والتقليل منها، وتحقيق المرونة اللازمة في المجتمعات المحلية.

ومن المهم تشجيع التعاون الدولي وتعزيزه في جميع أشكاله، لا سيما تلك التي تحبذ نقل الموارد والتكنولوجيا والمعرفة، مما يساهم في توطيد القدرات الوطنية ودون الإقليمية لمعالجة أسباب حالات الطوارئ الإنسانية وظروفها.

علاوة على ذلك، ننوّه بدور الأمم المتحدة في تنسيق المساعدة الإنسانية الدولية، والمساهمة الحيوية من المنظمات والآليات دون الإقليمية والإقليمية والدولية. لذلك، نحث منظومة الأمم المتحدة على المواءمة بين نظم الشفافية والمساءلة لديها، وتعزيز مشاركة البلدان النامية في إدارة الوكالات التابعة لها والإشراف عليها. ومع مراعاة حاجة الدول الأعضاء والمنظمات الإنسانية ذات الصلة إلى العمل في تعاون وثيق مع المؤسسات الوطنية، بما في ذلك الحكومات المحلية والقطاع الخاص، للنظر في السبل الفعالة التي تجعلنا أكثر استعدادا للاستجابة لحالات الطوارئ في المناطق الحضرية، نرحب بمبادرة عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة، المقرر عقده في كيتو من ١٧ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. وفي هذا الصدد، من المهم أن نأخذ في اعتبارنا الحاجة، ضمن الخطة الحضرية الجديدة، إلى إرساء السياسات التي تكفل زيادة فعالية الاستجابة لحالات الطوارئ في المناطق الحضرية.

وبالنسبة إلى جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، يشكّل مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني فرصة للتفكير من جديد، تحت قيادة الدول، في إنشاء بنية دولية إنسانية متعددة الأوجه ومتطورة، تكون ذات طابع عالمي حقيقي وتتمحور حول الإنسان. لذلك، نحن متفقون على أنه

من المهم للإجراءات الإنسانية كافة أن تُعنى بحماية جميع حقوق الإنسان وتعزيزها، وكفالة أن يشمل الاهتمام على قدم المساواة المجموعات التي تُعتبر ضعيفة بسبب العمر أو العرق أو الإعاقة.

ونحن ندعو الدول والجهات الفاعلة الأخرى، وفقا لولاية كل منها، إلى تعزيز فعالية المساعدة الإنسانية، مع مراعاة أصوات السكان والمجتمعات المحلية المتضررين ومشاركتهم واحتياجاتهم، على نحو يضمن الاستجابة منذ بداية حالات الطوارئ والكوارث ويعدّهم لذلك. وفي هذا الصدد، ندعو أيضا الدول والجهات الفاعلة الأخرى إلى إدماج منظور نوع الجنس وتمكين المرأة في جميع مراحل العمل الإنساني.

أخيرا، من الضروري تناول الأسباب الكامنة والمخاطر التي تؤدي إلى الكوارث والصراعات ومعالجتها، من أجل كفالة فعالية العمل الإنساني وكفاءته. وفعالية هذا العمل وكفاءته في المديين المتوسط والطويل الأجل تعتمدان إلى حد كبير على ما نفعله نحن، بوصفنا دولا، لحماية سكاننا وكيفية تحملنا المسؤولية عن تنسيق المساعدة الإنسانية في أراضينا، بما في ذلك التعاون الدولي.

ونتيجة لذلك، يجب أن نواصل أيضا العمل مع منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة على تنفيذ إجراءات ملموسة على جميع المستويات في سبيل القضاء على الجوع. لهذا السبب، نرحب بالخطة التي وضعتها جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لتوفير الأمن الغذائي والتغذوي والقضاء على الجوع بحلول عام ٢٠٢٥، وهي تتضمن برنامجا للإمدادات والاحتياطات الغذائية أثناء الكوارث الاجتماعية والطبيعية، بالاعتماد على القدرات والخبرات الموجودة في المنطقة، بما في ذلك حماية صغار المزارعين، مع تركيز خاص على الضعف الذي يعتور الدول الجزرية الصغيرة.

واسمحوا لي أن أكرر التزام الدول الأعضاء في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ودعمنا البنّاء تجاه مواصلة المناقشات المتعلقة بهذه المسائل. وبإمكان الجمعية أن تعتمد على مشاركتنا النشطة وانخراطنا البنّاء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقبة عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب.

السيدة عبد الهادي ناصر (فلسطين) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي ببيان وفد دولة فلسطين حول البند الهام من جدول الأعمال المتعلق بتعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة: تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني.

اليوم، أجدد تقديرنا للأمين العام وفريقه على التقرير عن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني (A/70/76)، الذي يقيّم المساعدة الإنسانية والإنمائية التي تلقاها الشعب الفلسطيني وتلقتها الحكومة الفلسطينية، وأثرها الفعال في السنة الماضية. لقد شهد العام الماضي تدهور الوضع مرة أخرى على جميع الجبهات – الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن السياسية والأمنية – في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، مما ضاعف من المعاناة التي يكابدها السكان المدنيون الفلسطينيون الذين يعيشون تحت الاحتلال الإسرائيلي، وأدى إلى احتياجات أكبر، وجعل المساعدة الإنسانية الدولية أمرا حتميا.

إننا نؤكد من جديد على امتناننا العميق لجميع وكالات الأمم المتحدة وبرامجها، بما في ذلك وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، وصندوق

الأمم المتحدة للسكان، وغيرها من المنظمات الإنسانية التي تواصل تقديم المساعدة الحيوية إلى الشعب الفلسطيني. فهذه المساعدة تُعين على التخفيف من حدة التحديات الخطيرة التي ما فتئ شعبنا يواجهها طوال نصف قرن تقريبا من الاحتلال الأجنبي، مما أوجد حالة يتعذر تحمّلها منذ وقت بعيد، وهي تتصف بالظلم ولا تتطلب علاجات إنسانية عاجلة فحسب، وإنما تتطلب بالقدر نفسه علاجات سياسية وقانونية عاجلة تكفل تحقيق العدالة والسلام الأساسيين للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي، بغية التعايش حقاً وتحقيق الازدهار في جو متبادل من الأمن والاحترام والكرامة.

وإلى حين تحقيق حل سلمي عادل ودائم، لا تزال المساعدة هامة، وكما تبيّنه الأمم المتحدة، فهي تحدث فرقا ملموسا في حياة الأطفال والنساء والرجال الفلسطينيين. والواقع أنه على الرغم من العقبات الهائلة الناجمة عن الاحتلال، ومحنة اللاجئين الفلسطينيين الحادة في منطقة تعيش حالة من الاضطرابات، فإن الدعم الدولي للشعب الفلسطيني يعمل على التخفيف من حدة المعاناة، ويتيح الفرص، ويعزز الأمل. وذلك يشمل، على سبيل المثال، نصف مليون من الأطفال الذين يتلقون التعليم في مدارس الأونروا في الأردن، ولبنان، وسوريا، وفلسطين؛ والنساء اللواتي يحصلن على رعاية صحة الأمهات؛ والمزارعين والرعاة الذين يتلقون الدعم الزراعي؛ والأسر التي تتلقى المواد الغذائية؛ والشباب الذين يتلقون التدريب المهني؛ والأطفال الذين يتلقون الدعم النفسي والاجتماعي؛ والمشردين الذين يتوفر لهم المأوى المؤقت؛ والرجال والنساء القادرين على إيجاد عمل كريم من خلال البرامج التي تهيء فرص العمل؛ والأسر التي تتلقى الدعم لإعادة بناء المنازل التي دمرت في الحرب، أو التي تم هدمها بشكل عقابي؛ والفقراء الذين يعيشون في حالة من الفقر المدقع وتتوفر لهم المساعدة من شبكة الأمان الاجتماعي؛ والجرحى الذين يتلقون المعونة الطبية المنقذة للحياة وإعادة التأهيل؛ والمجتمعات المحلية التي نجت من ويلات الذخائر غير المنفجرة؛ وأشكال أخرى من المساعدة، بما في ذلك، بطبيعة الحال، تطوير مؤسسات دولتنا وإصلاحها وتعزيزها، ومبادرات بناء القدرات الوطنية بينما نستعد لمستقبل خال من الاحتلال، مستقبل الاستقلال للفلسطينيين والاعتماد على الذات.

إن هذه المساعدات تغيث شعبنا فيما ينتظر ظهور حل في الأفق السياسي، يكفل إعمال حقوقه غير القابلة للتصرف وتحقيق تطلعاته الوطنية المشروعة. ونحن ندرك أن هذه المساعدة هي جزء لا يتجزأ من المسؤولية الدائمة للأمم المتحدة تجاه قضية فلسطين إلى أن يتم حلها حلا عادلا من جميع الجوانب، وفقا للقانون الدولي. ونؤكد مرة أخرى أن الحل العادل والشامل هو الهدف النهائي، وأن المساعدة الإنسانية لا يمكنها أن تكون بديلا من هذا الهدف. فالمطلوب على الفور وبصورة جدية العمل السياسي لإنقاذ الحل القائم على دولتين، استنادا إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادئ مدريد، ومبادرة السلام العربية. والخطابات والنوايا وحدها لا يمكنها أن تجعل ذلك حقيقة واقعة.

وبينما نواصل مناشدة المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، تعبئة الإرادة السياسية لرفع هذا الظلم، ووضع حد للاحتلال الإسرائيلي، وحل الصراع سلميا، فإننا ننوّه بأهمية هذه المساعدة في هذه الأثناء.

ونؤكد من جديد تقديرنا الخالص لجميع الدول، والمنظمات الحكومية الدولية، والمجتمع المدني، والشركاء من مختلف أنحاء العالم الذين يدعمون بسخاء وكالات الأمم المتحدة وبرامجها هذه، بالإضافة إلى المساعدة الثنائية التي يقدمها العديدون إلى الشعب الفلسطيني والحكومة الفلسطينية. ونحن ننوّه بجميع الجهات المانحة، الكبيرة والصغيرة، الموجودة منذ حين والجديدة، الإقليمية والدولية، ونعرب عن امتناننا العميق لما تقدمه من دعم.

ونحن ننوّه أيضا تنويها كاملا بأهمية الموقف المتمثل في توافق الجمعية العامة على مشروع القرار (A/70/L.18) بشأن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، الذي يعرضه الاتحاد الأوروبي سنويا ويشارك في تقديمه إلى جانب آخرين، ونؤكد مجددا على تقديرنا في هذا الصدد. إن هذا الدعم يكفل استمرار المساعدة التي تُعين الشعب الفلسطيني على الصمود، بمن فيه أكثر من ٥,٥ مليون لاجئ فلسطيني، خلال عقود من الصراع والأزمات. وهو يساعد على توطيد قدرة الشعب الفلسطيني وتعزيز رفاهه وتنميته البشرية، بما في ذلك الفئات الأكثر ضعفا في المجتمع، ومن بينها الأطفال والنساء، والمعوقون، إلى أقصى حد ممكن في ظل القيود الصارمة للاحتلال الإسرائيلي، والعيش منفيا في المنطقة منذ قرابة سبعة عقود.

إن تقرير الأمين العام (A/70/76) يعرض لمحة موجزة عن الوضع الإنساني للشعب الفلسطيني، بينما إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تواصل انتهاكاتها الممنهجة للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة. فالوضع على أرض الواقع يزداد تدهورا، والاحتياجات الإنسانية تتكاثر على نحو مهلك، حسبما توثقها تقارير عديدة أخرى للأمم المتحدة ذات الصلة.

ويشكّل الاحتلال الإسرائيلي في جميع مظاهره حالة غير قانونية أصلا، تؤثر على جميع مجالات الحياة الفلسطينية العامة والخاصة، وتقوّض التنمية – وتسبب في الواقع اضمحلال التنمية في المجتمع الفلسطيني. فالأثر السلبي واسع النطاق، وهو يخلّف عواقب قصيرة وطويلة الأجل على السكان، وعلى وحدة أراضي دولتنا وقابليتها للبقاء، وعلى آفاق السلام والاستقرار سواء كان نتيجة الحصار على قطاع غزة لمدة ثماني سنوات؛ أو الدمار الذي لم يسبق له مثيل بسبب الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة في عام ٢٠١٤ والحروب السابقة لها؛ أو الغارات العسكرية اليومية وتصاعد أعمال العنف، لا سيما في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية؛ أو استعمار فلسطين المحتلة من خلال المستوطنات والجدار؛ أو تدمير منازل للفلسطينيين وممتلكاتهم والبنى التحتية؛ أو مصادرة الأراضي؛ أو استغلال الموارد الطبيعية؛ أو اعتقال واحتجاز آلاف المدنيين الفلسطينيين؛ أو الانتهاكات العديدة الأخرى لحقوق الإنسان، وتدابير العقاب الجماعي.

وكما ورد في التقرير، لا تزال البطالة مرتفعة للغاية إذ تبلغ نسبتها ٤٣ في المائة تقريبا في قطاع غزة، حيث تسجّل البطالة في صفوف الشباب نسبة مروّعة تبلغ ٦٠ في المائة، وقد أوضح البنك الدولي أنها أعلى نسبة بطالة في العالم، وقال إن اقتصاد غزة على وشك الانهيار. وبعد العدوان العسكري الإسرائيلي في تموز/يوليه – آب/أغسطس ٢٠١٤، لا يزال أكثر من ١٠٠٠٠٠ مدني فلسطيني مشردين، يعيشون في ملاجئ مؤقتة أو تحت أنقاض منازلهم، يتحملون عبء انقطاع التيار الكهربائي لفترات طويلة يوميا، ويواجهون مشاكل معقدة للغاية في مجال المياه والصرف الصحي، مع وجود أكثر من ٩٠ في المائة من المياه غير صالحة للاستهلاك البشري. وثمة شعب بأكمله يشعر بالصدمة. وعلى الرغم من الالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر القاهرة، فإن إعادة الإعمار في غزة ما زالت بطيئة بشكل مؤلم، يعرقلها الحصار والقيود المستمرة على إدخال مواد البناء، بصرف النظر عن آلية إعادة الإعمار المؤقتة التي قام بتيسيرها مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط. كما تأخرت إعادة الإعمار بسبب وعود بعض الجهات المانحة التي لم تتحقق. ونتيجة لذلك، هناك آلاف الأسر الفلسطينية في قطاع غزة تواجه فصل شتاء قاسيا آخر، وهي في أمسّ الطلب على الاحتياجات الإنسانية، وتشعر بيأس عميق.

وبالمثل، وفي خضم تصاعد العدوان والعنف من جانب قوات الاحتلال الإسرائيلية والمستوطنين الاسرائيليين ضد المدنيين الفلسطينيين، والاستمرار في فرض نظام القيود

المتشددة على التنقل، فإن الوضع الإنساني في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، ما زال عصيبا. فنسبة البطالة هناك تبلغ أكثر من ١٧ في المائة. وتقطيع أوصال الأراضي يضعف الحياة الاقتصادية والاجتماعية بشكل خطير، مع فقدان المزيد من موارد الرزق، وثمة حرمان من الحصول على التعليم والخدمات الاجتماعية، والفرص الاقتصادية مصابة بالشلل. ومئات الأسر الفلسطينية التي شردت قسرا في العام الماضي، ولا سيما في المنطقة المسماة جيم والقدس الشرقية، تواجه بداية فصل الشتاء بلا مأوى، وتبقى تعاني من الحرمان، وكلها أمور تكفل بتصاعد الإحباط واليأس.

ونظرا لهذا الواقع، لا يمكن الاستهانة بضرورة تقديم المساعدة من الأمم المتحدة وعن طريقها إلى الشعب الفلسطيني، وحاجته الملحة إليها. وكما ورد في التقرير، فإن المساعدات التي يجري تقديمها تحت إشراف نائب المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، ومنسق الأمم المتحدة المقيم، ومنسق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بالتعاون مع العديد من الجهات المانحة ومنتديات الأمم المتحدة، بما في ذلك لجنة الاتصال المخصصة، تشمل تقريبا كل جانب من جوانب الحياة والادارة المدنية، وتتماشى مع أولويات خطة التنمية الوطنية الفلسطينية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦: من بناء الدولة إلى السيادة. ونحن ممتنون لجميع الجهود المبذولة في هذا الصدد. وإننا نوّه بالشراكات التي تنشأ بين الأمم المتحدة، والحكومة الفلسطينية، ومجتمع المانحين بنطاقه الأوسع. كما نؤكد على أن الشعب الفلسطيني ليس مجرد متلق للمعونة، وإنما هو شريك في هذا المسعى.

وبينما يشرع المجتمع الدولي في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، وإدراكا للتحديات الخاصة التي تواجهها الشعوب التي تعيش تحت الاحتلال الأجنبي والسيطرة الاستعمارية، نحن نصرّ على أن الشعب الفلسطيني لا يمكن أن يُترك وحيدا في هذا المسعى العالمي الحاسم الأهمية. لذلك، نجدد نداءنا لمواصلة المساعدة المبدئية التي تقدمها الأمم المتحدة إلى الشعب الفلسطيني، مع التأكيد من جديد على أن يظل هذا الدعم قائما بحيوية طالما يُحرم من حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير المصير، وطالما تُفرض عليه هذه التحديات الإنسانية والإنمائية القاسية. ونشدد أيضا على ضرورة وصول المساعدات الإنسانية دون عائق وعلى نحو آمن في ظل جميع الظروف.

ومع دعم المجتمع الدولي وصمود الشعب الفلسطيني، نسعى جاهدين للوفاء بتطلعاتنا الوطنية وحقنا في التغلب على جميع تلك التحديات ضمن دولة فلسطين المستقلة وذات السيادة، مع القدس الشرقية عاصمة لها، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل وجميع جيرانها داخل حدود معترف بها، في سلام وأمن ورخاء. وعلى الرغم من الصعاب الهائلة، نأمل أن يتحقق هذا الهدف قريبا. ونحن نحث المجتمع الدولي على بذل جميع الجهود لتحقيق هذه الغاية.

السيدة بيرد (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): ترحب أستراليا بمشاريع القرارات الإنسانية التي سوف تعتمدها الجمعية العامة لهذا العام. واليوم، يجب علينا أن نسلّم بأن منظومة العمل الإنساني تنوء بحملها تحت وطأة الأزمات غير المسبوقة على الاطلاق. فالأزمات القائمة في سوريا، والعراق، وجمهورية أفريقيا الوسطى، واليمن، والصومال، وجنوب السودان لا تزال تسبب معاناة بشرية يعجز تصورها، في ظل مطالب تمويلية لم تتحقق.

إن الأزمات اليوم تتسم بالعنف المتفشي ضد المدنيين، بمن فيهم عمال الإغاثة الذين يعملون بلا كلل في مثل هذه البيئات المحفوفة بالخطر. ولا يزال استخدام العنف الجنسي كسلاح قائما في الحرب البغيضة. ويجب وضع حد للإفلات من العقاب على هذه الجرائم، وبذل المزيد من الجهود لتوفير الخدمات للناجين. ويجب أن نطالب أيضا بالوصول غير المقيّد

إلى السكان المتضررين. ومن غير المحتمل منع الموارد الشحيحة عن أولئك المحتاجين، سواء بسبب انعدام الأمن، أو العقبات البيروقراطية، أو الاستخفاف الصارخ بالقانون.

ولا تزال الكوارث تؤثر على ما معدله ١٠٠ مليون شخص سنويا. فتغير المناخ سيزيد حتما من المخاطر الطبيعية، ومن ظهورها وحجمها. وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث يمثل مخططا أوليا هاما للحؤول دون أن تتحول تلك المخاطر إلى كوارث.

ومن بين مجموعة الأزمات ومشاعر اليأس هذه، هناك مدعاة للتفاؤل. ففي الاتفاق التاريخي الذي أبرم عام ٢٠١٥ بشأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، نحن ملتزمون بعدم التخلّي عن أحد.

ويجب أن يبدأ ذلك بالذين يصعب الوصول إليهم في الأزمات الإنسانية هذه.ويسعنا تعزيز قدرة المجتمعات المعرضة للخطر بضمان مراعاة المخاطر في استثماراتنا في مجال المعونة ومعالجة الأسباب الكامنة وراء الضعف.وقد أسفر إطار سِنداي وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ عن طموحات كبيرة إلى العمل معا لأجل كفالة الاستدامة والإدماج وتحقيق الرخاء.

وتمخض عدم إيجاد حلول سياسية للأزمات العميقة عن أعداد قياسية من اللاجئين والأشخاص المشردين.وسيواصل النظام الإنساني الاضطلاع بدوره في تلبية الاحتياجات الضرورية على الرغم من أنه ليس حلا.ومع ذلك، فإنه ليس بوسع الجهات الفاعلة الإنسانية أن تكون حلا تلقائيا لتوفير الخدمات الأساسية في حالات الأزمات.ويجب أن يتعاون الشركاء الإنمائيون في هذه الحالات، في حين يجب على المانحين التشجيع على البرمجة التعاونية.

وتسلّم أستراليا بأهمية المساعدة في جهود الإنعاش المبكر لدعم الانتقال من الإغاثة إلى التنمية، ونؤيد بقوة النداءات الداعية إلى إضفاء طابع محلي على الاستجابات الإنسانية.ويكتسي ذلك أهمية خاصة في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، التي تتحلى بقدرة متزايدة على التأهب للكوارث والتصدي لها.ونرحب بالإقرار المتزايد بأن القطاع الخاص يقدم مهارات وأفكارا وموارد جديدة. وترى أستراليا أيضا أن هناك إمكانية كبيرة لتحفيز الابتكار في المجال الإنساني على إيجاد الحلول وتحسين الكفاءة.وتعتز أستراليا بإطلاق مبادرة التحدي الإنساني في منطقة المحيط الهادئ، التي تسعى إلى إيجاد حلول مبتكرة لتحديات ثلاثة تواجه العمل الإنساني في المنطقة: الإبلاغ عن الاحتياجات المالية، وتحسين اللوجستيات، وبناء القدرة على التحمُّل.

وتهيب أستراليا بقوة أن يضع النظام الإنساني حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في صلب جهوده المبذولة في مجال التأهب والاستجابة.فهؤلاء ما زالوا من أكثر الفئات ضعفا خلال الأزمات، في حين يتم تجاهل احتياجاتهم في غالب الأحيان عادة.وندعو أيضا بقوة إلى إسناد دور قيادي إلى المرأة وإشراكها لكي تكون من صميم جهود إصلاح الشؤون الإنسانية.ولا بد من القيام بالمزيد لكفالة وضع المرأة في مكانها الصحيح في قيادة العمل الإنساني.ويقتضي قبول الابتكار والتنوع أيضا تعزيز المساءلة أمام السكان المتضررين.ويجب أن يكون النظام الإنساني أكثر شفافية في صنع القرار وأكثر استجابة لاحتياجات السكان المتضررين.

ويحدو أستراليا وطيد الأمل في أن يؤدي مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني إلى التزامات حقيقية ملموسة، من شأنها أن تكفل قدرة النظام الإنساني على التصدي للتحديات الحالية والمقبلة.ويجب عليه أيضا تعزيز الالتزامات السياسية اللازمة لإحداث الإصلاحات التحولية.وسيتيح مؤتمر القمة فرصة لتحديد الاتجاه فيما يتعلق بالجزء الرئيسي الأخير من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: نظام إنساني يصلح في الحاضر والمستقبل.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يعدُّ تعزيز التنسيق الدولي في تقديم المساعدة الإنسانية المهمة الأكثر أهمية في عالم اليوم.وقد شهدنا في السنوات الأخيرة زيادة غير مسبوقة في عدد الأزمات الإنسانية ونطاقها.وما برحت الاحتياجات الإنسانية تزداد بوتائر متسارعة، ويزداد بالمثل حجم الموارد المالية اللازمة لتقديم المساعدة إلى سكان الدول المتضررة. فالموارد التي تقدمها الجهات المانحة لا تزال غير كافية،ونتيجة لذلك، يكافح النظام الدولي للاستجابة الإنسانية في مواجهة العبء المتزايد عليه.ومن الواضح أن السبب الرئيسي لهذه الزيادة المفاجئة في الاحتياجات الإنسانية يتمثل في زيادة النزاعات.فهي تمثل نسبة ٩٠ في المائة من إجمالي التمويل الإنساني.وعلاوة على ذلك، باتت الأزمات الإنسانية طويلة الأمد بشكل متزايد في طابعها.ويؤدي ذلك كله إلى تصاعد التوتر، ما يؤدي إلى إبطاء التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالإضافة إلى الهجرة الجماعية.

وقد وضع المجتمع الدولي مبادئ توجيهية للعمل في الحالات الإنسانية قبل أربع وعشرين عاما.وأشير هنا إلى القرار ١٨٢/٤٦الذي نُفّذت بموجبه الأنشطة الإنسانية وفقا لمبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال واحترام السيادة. ونرى أن هذه المبادئ ما تزال صالحة إلى اليوم.وفي الوقت ذاته فإن في الخروج عنها خطرا يهدد بتقويض الطابع المستقل للمساعدة الإنسانية وإخضاعها للأهداف العسكرية السياسية اليوم، ما يؤدي إلى المشاكل في إيصال المعونة في الميدان وإلى أخطار تهدد أمن موظفي المساعدة الإنسانية.ونفهم بطبيعة الحال أن العالم يشهد تغيرا، وأنه يجب على آلية الأمم المتحدة للعمل الإنساني أن تواكب هذه التحولات.غير أننا لا نتفق مع اتّباع النُهج الراديكالية في مجال إصلاح الهيكل العالمي لتقديم المساعدة الإنسانية.ونحن مقتنعون بأنه يجب أن تتم تلك التحسينات على أساس الامتثال للقرار ١٨٢/٤٦.

وفي رأينا، أن الأساس للتخفيف من الضغط الذي لم يسبق له مثيل على آلية الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية يكمن في التسوية السلمية للنزاعات ومنع نشوبها.ونرى أنه يجب ألا يدخر المجتمع الدولي جهدا في إيجاد حلول سياسية ودبلوماسية سريعة وفعالة للنزاعات.ونتوقع في ذلك الصدد، أن يتيح مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، المقرر عقده في عام ٢٠١٦، فرصة لجميع المشاركين في العمل الإنساني لتبادل الآراء وتقييم الحالة الراهنة للاستجابة الإنسانية، فضلا عن توليد زخم إضافي للجهود الدولية الرامية إلى القضاء على النزاعات.ونتوقع أن يبعث مؤتمر القمة برسالة واضحة بشأن ضرورة التسوية السلمية للنزاعات ومنع نشوبها، بوصفهما عاملا رئيسيا لتخفيف العبء عن النظام الإنساني.

غير أننا نشعر بالقلق إلى حد ما إزاء الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة، ونلاحظ عدم كفاية مشاركة الحكومات في العملية التحضيرية هذه.وقد بدا ذلك، في جملة أمور، في مشاورات جنيف العالمية التي أجريت في تشرين الأول/أكتوبر .وبدلا من العمل على تنظيم وتقديم مبادرات وتوصيات ملموسة، شملت تلك المشاورات مرة أخرى مناقشة عامة لبرنامج عمل إنساني ذي طابع عام وواسع النطاق.ولم يحرَز أي تقدم في الاتفاقات بشأن الجوانب الهامة للعملية التحضيرية لمؤتمر القمة: برنامج المؤتمر وطرائق مشاركة رؤساء الدول والحكومات ذات الصلة بجدول الأعمال الموضوعية، وطابع ووضع القرارات التي ستصدر عن مؤتمر القمة، وخطة العمل اللازمة للاتفاق عليها. وبدون تقديم إجابات واضحة عن تلك الأسئلة، سيكون من الصعب للغاية ضمان مشاركة رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر القمة هذا.ونأمل أن تدرَج الخطوط العامة لقرارات مؤتمر القمة والمعلومات المتعلقة بتنظيم وشكل أحداثه في تقرير الأمين العام المقرر تقديمه في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، ونتوقع تقديمه في الوقت المناسب، وأن تنظر فيه الجمعية العامة.

ويمثّل تمويل العمليات الإنسانية بطريقة مستدامة واضحة يمكن التنبؤ بها وحسنة التوقيت شرطا أساسيا بالغ الأهمية لضمان فعالية عمل المنظمات الإنسانية في إنقاذ حياة الأشخاص.ونتوقع في ذلك السياق، أن يقدم الفريق الرفيع المستوى المعني بتمويل أنشطة المساعدة الإنسانية مقترحات ابتكارية وعملية وواقعية في الوقت نفسه.ونود التشديد على أنه لن يتسنى إجراء أي استعراض للنُهج المتبعة في تمويل أنشطة المساعدة الإنسانية إلا بمراعاة الحفاظ على طابعها الطوعي. ولن يفيد جعله إلزاميا ومشمولا في الميزانية العادية للأمم المتحدة في زيادة تعبئة الموارد الكافية.ولا نؤيد أيضا جميع أشكال المبادرات المقدمة بشأن إدخال جداول الأنصبة المقررة طوعيا على أساس مبدأ الحصص العادلة، والذي يجب بموجبه التغلب على عواقب الإجراءات المتخذة في فرادى البلدان في أوقات التزاع عن طريق التمويل من جانب أعضاء آخرين في المجتمع الدولي.ونرى في ذلك الصدد أن من المهم اجتذاب المانحين الجدد.ونؤيد الآلية الدولية القائمة لتمويل الأنشطة الإنسانية، بما في ذلك، الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ. وينطبق ذلك أيضا على آليات الأمم المتحدة الأخرى من قبيل النداء الموحد المشترك بين وكالات الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الإنسانية الطارئة.

وما زال الاتحاد الروسي شريكا تقليديا ومسؤولا في النشاط الدولي الرامي إلى تقديم المساعدة الإنسانية إلى السكان المحتاجين.وقدّم بلدنا خلال السنوات العشر الماضية المساعدة الإنسانية العينية إلى أكثر من ١١٠ دولة في جميع أنحاء العالم. وعقب إرسالها ما يزيد على ٠٠٠ ٦٠٠ طن من شحنات المساعدات الإنسانية خلال السنوات الأخيرة الماضية، زادت روسيا حجم مساعدتها الإنسانية المقدمة إلى الدول عموما، بما في ذلك عبر القنوات المتعددة الأطراف.وفي عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، أرسلت روسيا، من خلال المنظمات الدولية، ما يربو على ١٩٠ مليون دولار لأجل المساعدة في التغلب على عواقب الأزمات الإنسانية، وتقديم المساعدة الغذائية الطارئة إلى السكان المحتاجين نتيجة لحالات التزاع والكوارث الطبيعية في جميع أنحاء العالم.

ونود بصفة خاصة أن نتطرق إلى الحالة الإنسانية الصعبة في جنوب شرق أوكرانيا. ففي الأشهر الأخيرة، قطعت كييف روابط اقتصادية، وكفت عن دفع المساعدة الاجتماعية، وتوقفت عن توفير الخدمات المصرفية، وحدّت بشكل كبير من حرية تنقل الأفراد بين دونباس والمناطق الأخرى من أوكرانيا. ونحن نشعر بالغضب إزاء أنه في الفترة التي تسبق حلول فصل الشتاء، بما فيه من نوبات برد قارصة، تقوم القيادة الأوكرانية في صمت بتوفير العون للجماعات الإجرامية التي تحاول جعل الأحوال المعيشية للسكان لا تحتمل. ولا ينطبق ذلك على دونباس فقط، ولكن أيضا على جزء من إقليم الاتحاد الروسي – جمهورية القرم – حيث حاول تتار ومتطرفو القرم إعاقة توصيل الطاقة من خلال قطع خطوط شبكة الكهرباء في الإقليم الأوكراني المجاور لشبه جزيرة القرم. ونتيجة لذلك، فإن ١,٥ مليون شخص، بمن فيهم الأطفال، ومرافق الأطفال والمستشفيات في شبه الجزيرة، وجدوا أنفسهم دون إضاءة أو تدفئة. وكانت الجهود النشطة التي تبذلها القيادة الروسية ومهندسو شبكة الكهرباء الروسية ضرورية لمنع الآثار الإنسانية السلبية. واتجهنا فورا نحو ما لدينا من احتياطي الوقود، وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر، أعدنا كامل إمدادات الطاقة للجمهورية. وتم حاليا اتخاذ جميع التدابير لحماية شبه الجزيرة الروسية من الابتزاز من جانب أوكرانيا.

وسنحيي العام المقبل الذكرى السنوية الثلاثين لواحدة من أكبر الكوارث التي تسبب فيها الإنسان في العصر الحديث، وهي كارثة محطة تشيرنوبيل للطاقة النووية. ويحدونا أمل كبير في أن يمكننا هذا المصير من أن نحلل مجددا الدروس المستفادة

من الكارثة والوصول إلى الاستنتاجات الضرورية لمنع وقوع مثل هذه الكوارث في المستقبل. ونلاحظ بارتياح أن الوقاية من الكوارث التي يتسبب فيها الإنسان تجسدت في إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠. ونعلق أهمية خاصة على تحقيق الأهداف الواردة في إطار سينداي. ونحن مقتنعون بأن الأساس لتعزيز وجود استجابة فعالة يكون من خلال بناء القدرات على الصعيدين الوطني والمحلي، مع ما تبذله منظومة الأمم المتحدة من جهود دعم في هذا الصدد. ونؤيد الاستخدام النشط للآليات الإقليمية المجربة والمختبرة للاستجابة الإنسانية. وفي هذا السياق، ندعو إلى تبادل المعلومات التشغيلية وفي حينها لمنع الكوارث الطبيعية ومواجهتها. ونحن مهتمون بإنشاء شبكة عالمية للتبادل الفعال للمعلومات والاستجابة للكوارث في الوقت المناسب بين جميع المراكز الوطنية والإقليمية لمواجهة الأزمة.

وتشارك روسيا بفعالية في تنسيق الجهود الدولية في مجال تخفيف المخاطر في حالات الطوارئ. كما تملك قدرات وخبرة واسعة في هذا المجال. ونحن على استعداد لتقديم المساعدة لتطوير التعاون الدولي العملي، ونعتزم المشاركة في أعمال إنشاء قواعد بيانات الأمم المتحدة، التي تتضمن معلومات عن الأضرار الناجمة عن الكوارث الطبيعية والتي هي من صنع الإنسان في جميع أنحاء العالم. كما أننا مهتمون بتقديم مساعدة منهجية وبمساعدة البلدان المجاورة، الأمر الذي سيتطلب زيادة إدماج الاستعادة والتنبؤ التكنولوجيين. كما يجب تطوير التكنولوجيات الأمنية الجديدة وتقديمها بسرعة أكبر من غيرها من الأنواع.

ولا تزال الحالة في مجال حماية المدنيين في النزاعات المسلحة مترديه. فما برح الأطفال والنساء، فضلا عن فئات أخرى من المدنيين، يشكلون ضحايا لأشكال مختلفة من العنف. وفي جميع النزاعات المسلحة، تقع المسؤولية الرئيسية عن الامتثال الصارم لقواعد القانون الإنساني الدولي، وفي الوقت نفسه اتخاذ تدابير لحماية سلامة السكان المدنيين، على عاتق الأطراف في النزاع المسلح. وينطبق الشيء نفسه على المسائل المتعلقة بحماية العاملين في المجال الإنساني. وللأسف، كان هناك افتقار إلى الحماية في هذه الحالات. ونحن نستمع بشكل متزايد إلى وقوع أحداث مأساوية تتعلق بالوفيات في صفوف العاملين في المجال الإنساني. ونرى أنه يجب توخي الدقة في التحقيق في كل حالة من حالات استخدام العنف ضد عمال المساعدة الإنسانية، وتقديم المذنبين إلى العدالة.

السيد بلاساي (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود بالنيابة عن مملكة تايلند أن أعرب عن عميق امتناننا لجميع الرجال والنساء في الميدان – داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها – الذين يخاطرون بحياتهم ويعملون بلا كلل من أجل تقديم ما يلزم من المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية في حالات الكوارث في جميع أنحاء العالم. ونشكر الأمين العام على تقريره (A/70/383) في إطار البند ٧٣ من جدول الأعمال. كما نتوجه بالشكر إلى جميع الجهات الفاعلة المختصة، ولا سيما مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بوصفه وكالة الأمم المتحدة الرائدة، على ما قام به من أدوار جديرة بالثناء في تنسيق عمليات تقديم المساعدة الإنسانية والغوثية في حالات الكوارث.

وكما أبرز في تقرير الأمين العام، لا تزال الأزمات الإنسانية من بين أكبر التحديات في عصرنا هذا. كما نشهد زيادة كبيرة في تواتر كل من الكوارث الطبيعية والكوارث التي يتسبب فيها الإنسان، وحجمها وشدتها. ولم يسبق مثيل للتشريد المستمر للسكان الناتج عن النزاعات في أجزاء كثيرة من العالم، الأمر الذي يفرض تحديات خطيرة على العمل الإنساني في جميع أنحاء العالم ويتطلب استجابة أكثر سرعة وفعالية من أي وقت مضى. وعلى الرغم من الطابع الملح للمساعدة، لا تزال الجهات الفاعلة الإنسانية تواجه صعوبات

في تقديمها، ولا سيما بسبب إعاقة الوصول، والبيئة غير الآمنة، وعدم كفاية الموارد. وأود أن ألقي الضوء على بعض من وجهات نظر تايلند بشأن هذه المسألة الهامة.

أولا، للتأكد من فعالية العمليات الإنسانية الحالية والمقبلة واستدامتها، يجب أن تترجم الإرادة والالتزام السياسيين إلى إجراءات ملموسة على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. ومن جانبها، اعتمدت تايلند في وقت سابق من هذا العام، خطة وطنية جديدة للوقاية من الكوارث وتخفيف حدتها، تتضمن أولويات العمل الواردة في إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠. وتستند الخطة إلى نهج شامل لأصحاب المصلحة وتعطي الأولوية لفهم مخاطر الكوارث من جميع جوانبها، وتحسين إدارة المخاطر، والاستثمار في الحد من أخطار الكوارث، وتحسين جهود التأهب والاستجابة والإنعاش. كما أنها تؤكد على الدور الذي لا غنى عنه للمجتمعات المحلية والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة المعنيين باعتباره شكلا جديدا من أشكال الشراكة والتعاون.

وعلى الصعيد الإقليمي، تشمل مبادرات تايلند في الآونة الأخيرة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) استضافة ندوة ”آسيان واحدة، وحملة استجابة واحدة، وقدرة الآسيان على التكيف“ في أيلول/سبتمبر في بانكوك، والهدف من هذا الحدث هو تعريف جميع أصحاب المصلحة بالآليات الإقليمية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا ذات الصلة بإدارة الكوارث، التي يمكن من خلالها أن تتوحد جميع القطاعات المعنية في الدول الأعضاء في الرابطة في التصدي للكوارث.

وعلى الصعيد العالمي، يشكل هذا العام فرصة فريدة للمجتمع الدولي لوضع خطط استراتيجية من أجل العمليات المختلفة لما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك زيادة تطوير البعد الإنساني للتنمية المستدامة. وأولا وقبل كل شيء، يجب ضمان نتائج تحقيق الاتساق بين إطار سينداي، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، والمؤتمر الحادي والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وسيكون مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني في عام ٢٠١٦ منتدى هاما لتعبئة مزيد من الدعم السياسي والعام في هذا الصدد.

ثانيا، في حين أن الحاجة إلى المساعدة الإنسانية مستمرة في الزيادة، لا تزال الموارد غير كافية للحصول على هذه المساعدة. ويعني اتساع الفجوة في الموارد أننا بحاجة إلى أن نتعلم فعل المزيد بموارد أقل. ولرفع الكفاءة في إدارة هذه الموارد، فإننا نشاطر الأمين العام رأيه أنه ينبغي علينا زيادة اللجوء إلى التنمية والوسائل الوقائية. كما أننا بحاجة إلى العمل من أجل تحسين تقاسم العبء في معالجة الأزمات والكوارث الإنسانية وتعزيز التنسيق وإقامة شراكات أوثق بين الدول الأعضاء فضلا عن الجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني.

ثالثا، يمكن أن تسهم معالجة الأسباب الجذرية وتعزيز الاستقرار والتنمية في مناطق النزاعات مساهمة مجدية في إيجاد حل إنساني مستدام. وينبغي وضع نهج جديدة لضمان الربط بين المساعدات الإنسانية والإنمائية بهدف بناء القدرة على التكيف. كما أنه ثمة حاجة إلى تحقيق التوازن بين الاستجابة الفورية وإيجاد حلول طويلة الأجل للكوارث، من خلال تقييم المخاطر والوقاية منها والتأهب لها.

رابعا، لبعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة دور هام في استعادة وجود بيئة آمنة مؤاتية لنجاح العمليات الإنسانية. وينبغي أن تكلف جميعها بشكل واضح بحماية المدنيين ومهام تقديم المساعدة الإنسانية. كما يجب ضمان تحقيق السلامة والأمن خلال أدائهم للولايات الإنسانية ذات الصلة.

خامسا، لا يهدف العمل الإنساني إلى حل النزاع أو خدمة أغراض سياسية، بل إلى حماية الكرامة الإنسانية وإنقاذ

الأرواح. ولذلك، يجب ألا يتم ربط تقديم المساعدة الإنسانية بإحراز تقدم على الجبهة السياسية أو جعله شرطا مسبقا لذلك. وفي نفس الوقت، يجب أن يتقيد أداء الأنشطة الإنسانية بشكل صارم بمبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال من أجل تجنب عدم الثقة، الذي من شأنه أن يعرض تحقيق الأهداف الإنسانية للخطر.

سادسا، تعتقد تايلند اعتقادا راسخا أن تقديم المساعدة الإنسانية نشاط مشترك بين الوكالات. ولذلك، من المهم أن يتم تنسيق هذا العمل تنسيقا جيدا، ولا سيما مع الحكومة المعنية.

فما من بلد يمكنه التعامل مع الأزمات الإنسانية العالمية الحالية وحده. وقد حان الوقت ليظهر المجتمع الدولي تضامنه وليعزز التعاون للتصدي لها. وتضع مملكة تايلند المساعدة الإنسانية في صميم سياستها الخارجية، وتلتزم بمواصلة العمل عن كثب مع الأمم المتحدة وجميع الدول الأعضاء، فضلا عن الشركاء الآخرين، لتقديم المساعدة والدعم إلى المحتاجين.

السيدة أماديو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): تود الولايات المتحدة أن تعيد تأكيد دعمها القوي للنظام الإنساني الدولي بقيادة الأمم المتحدة. وسيكتسي عام ٢٠١٦ أهمية نظرا لأنه سيتيح لنا فرصة لإحراز تقدم قابل للقياس في البرنامج الإنساني على نطاق واسع، وفي الأزمات التي طال أمدها والتي تشكل أعلى المستويات العالمية لأعداد المشردين في التاريخ المسجل. وسنشارك على مستوى رفيع للغاية في المؤتمر المقبل لإعلان التبرعات لسورية في شباط/فبراير. ويشكل تأمين موارد إضافية للتصدي لهذه الكارثة إحدى أهم أولويات الولايات المتحدة. ونتوجه بالشكر إلى المملكة المتحدة وألمانيا والنرويج والكويت على استضافة المؤتمر، ونحث جميع الدول الأعضاء على المساهمة في النداءات الإنسانية التي تطلقها الأمم المتحدة وفي وكالاتها الإنسانية، فضلا عن المنظمات الإنسانية الدولية الرئيسية الأخرى، لكفالة استمرار ما تقوم به من عمل هام.

ونشعر بسعادة كبيرة تجاه إعلان الأمين العام عن تنظيم حدث رفيع المستوى تقوده مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في جنيف في شهر آذار/مارس بشأن إيجاد حلول دائمة للاجئين. ونتطلع إلى المشاركة والفرصة للمساعدة في الخروج بنتائج من شأنها تيسير إتاحة المزيد من الفرص لإعادة توطين اللاجئين وخيارات العودة الطوعية والإدماج وزيادة فرص الوصول إلى قنوات القبول القانونية والآمنة للاجئين وغيرهم من المهاجرين الضعفاء المحتاجين إلى الحماية. وسيتبع ذلك الحدث الهام مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني في أيار/مايو. ونحن نؤيد بقوة هذا المؤتمر ونشارك بنشاط حتى الآن في الأعمال التحضيرية له. وتتضمن أهدافنا العريضة لمؤتمر القمة ما يلي: تعزيز الهيكل الإنساني للأمم المتحدة وتحديثه؛ وكفالة توفير المزيد من التمويل للمساعدة الإنسانية؛ وتحسين الاتساق بين المساعدة الإنسانية والإنمائية، ولا سيما في حالات التشرد الطويلة الأمد؛ وتحسين حماية المدنيين، ولا سيما النساء والفتيات. كما سنتطرق إلى توسيع نطاق شراكاتنا مع المجتمع المدني والقطاع الخاص.

ويستحق إعلان الأمين العام عن عقد حدث رفيع المستوى بشأن اللاجئين والهجرة خلال الدورة الحادية والسبعين للجمعية كل ترحيب. فهو سيكون فرصة هامة لنا لإحراز مزيد من التقدم في برنامجنا للعمل الإنساني، بما في ذلك، وعلى وجه التحديد، ما يتعلق منه باللاجئين والمهاجرين. ونتطلع إلى العمل مع الأمم المتحدة في ذلك الجهد.

كما يعلم جميع الأعضاء، تمثل النزاعات العنيفة نحو ٨٠ في المائة من الحالات التي نطلب فيها استجابة المنظمات الإنسانية. وسنواصل العمل مع جميع شركائنا للمساعدة على ضمان تجهيز الموظفين والمنظمات تجهيزا جيدا للعمل بفعالية

في هذه البيئات. وقد يعني ذلك اتباع سبل جديدة للعمل والتنسيق. فالكثير جدا من الأطراف في النزاعات المسلحة تبدي تجاهلا تاما لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والمبادئ الإنسانية، بل وتظهر ازدراء للحياة البشرية. ويشكل هذا أحد أهم التحديات المتعلقة بحماية المدنيين وقدرتنا على تقديم المساعدة اللازمة لإنقاذ الأرواح حيث تمس الحاجة إليها. وسنواصل بحث السبل الكفيلة بتعزيز احترام القانون الدولي الإنساني والامتثال له، فضلا عن المبادئ الأساسية التي ترتكز عليها كل الإجراءات الإنسانية الفعالة، وهي: الحياد والنزاهة والاستقلال والإنسانية.

وفي الختام، أود أن أقول بوضوح شديد أنه على الرغم من الاهتمام العالمي والتركيز في الآونة الأخيرة على الأزمة السورية والآثار غير المباشرة لها في أوروبا، ستواصل الولايات المتحدة التصدي للحالات الإنسانية الملحة والمروعة بنفس الدرجة في العراق واليمن وجنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى والصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية وليبيا ومنطقة الساحل وأوكرانيا. ونحن لا يمكننا أن ننسى الأزمات الأخرى الطويلة الأمد في العالم، والتي لا يتسع المجال لذكرها، ونحن لا نملك أن نفقد تركيزنا على الطابع العالمي لأزمات تشرد اللاجئين والهجرة المعروضة علينا.

السيد لوبير (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): يرحب وفد بلدي بهذه الفرصة لأخذ الكلمة بعد أن اختتمت للتو المفاوضات بشأن مشاريع القرارات الإنسانية. لقد جاءت المفاوضات في مرحلة حرجة وتزامنت مع تجديد إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث والخطة الجديدة للتنمية المستدامة (القرار ١/٧٠) والمؤتمر الحادي والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ومؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني المزمع عقده في اسطنبول في أيار/مايو ٢٠١٦. وسيكون لهذه المعالم الهامة أثر إيجابي على حياة الأشخاص الأكثر ضعفا وسيكون لها دور إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة في تشكيل مستقبل العمل الإنساني.

ونود في البداية أن ننوه ببعض الإضافات التي أدخلت على مشاريع القرارات هذا العام. فللمرة الأولى، تمت الإشارة إلى المساءلة أمام السكان المتضررين، وكذلك الحاجة إلى منع الانتهاكات والاعتداءات المرتكبة ضد الأطفال والتصدي لها. وفي رأينا، ينبغي أن تثار قضايا أخرى، بما في ذلك منع العنف الجنسي والجنساني؛ وزيادة محاسبة المسؤولين عن ارتكاب الجرائم وأعمال العنف ضد موظفي المساعدة الإنسانية؛ وضرورة قيام منظومة الأمم المتحدة بتحسين إعداد استجابتها في حالات تفشي الأمراض المعدية وتنسيقها؛ وتعزيز الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ. ومع ذلك، نأسف لأن المفاوضات لم تسفر مرة أخرى هذا العام عن إحراز تقدم ملحوظ في المجال الشديد الأهمية المتعلق بإيصال المساعدة الإنسانية، وهو شرط أساسي للحماية. واليوم، هناك عدد أكبر من أي وقت مضى من الأشخاص متضررون من الأزمات والنزاعات، فحاليا هناك ٦٠ مليون مشرد. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أنه ينبغي عدم تسييس العمل الإنساني.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشدد على ثلاث نقاط هامة، هي: أولا، احترام المبادئ الإنسانية؛ وثانيا، إدارة المخاطر والحد من الضعف؛ وثالثا، مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني.

وبالنسبة للنقطة الأولى – احترام المبادئ الإنسانية – ينبغي أن نضع في اعتبارنا أن أكبر خمس أزمات إنسانية في عام ٢٠١٥، وهي سورية واليمن وجنوب السودان والعراق والسودان، مرتبطة جميعها بالنزاعات. وفي هذا الصدد، فإن المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر، الذي اختتم أعماله اليوم في جنيف، قد جعل محور مناقشاته المبادئ الإنسانية الأساسية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، وهي المبادئ التي يتم الاحتفال

في هذا العام بمرور ٥٠ عاما على وضعها. ولا يزال احترام تلك المبادئ، ولا سيما الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال، يشكل ضرورة بالنسبة للمساعدة الإنسانية، وخاصة عند التعامل مع الأنظمة والمجتمعات التي مزقتها الحروب. ويصدق القول ذاته على الامتثال لاتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية. وتنص هذه الصكوك كافة على احترام جميع أطراف النزاعات المسلحة للبعثات الإنسانية وحمايتها.

وفيما يتعلق بالنقطة الثانية – إدارة المخاطر والحد من الضعف – فإننا نعلم أن الحد من المخاطر يؤدي إلى خفض درجة الضعف، مما ينتج عنه خفض التكاليف. ونحن نتلقى رسائل تذكيرية منتظمة بأنه أمكن بالكاد حتى الآن تلبية نصف الاحتياجات الإنسانية، والتي تبلغ ١٩,٥ بليون دولار.

وفي حين أن من الصحيح أننا بحاجة ماسة إلى سياسات وأدوات جديدة لسد الفجوة سريعة الاتساع بين الاحتياجات والموارد المتاحة، فإننا بحاجة أيضا إلى عمل وقائي أكثر قوة ومنهجية يراعي المخاطر وقادر على معالجة الأسباب الجذرية للصراعات المتكررة. يقدم إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ المزيد من الأدلة على أهمية معالجة عوامل الخطر الكامنة على نحو أكثر شمولا. وينبغي الإشارة إلى أن الدول الأعضاء عليها مسؤولية جماعية عن تنفيذ إطار سنداي، وفي الوقت نفسه السعي إلى وضع استراتيجية على نطاق الأمم المتحدة الأوسع نطاقا. وفي هذا الصدد، ينبغي تحسين وضع مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث وترابطه مع منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، واستناده إلى زيادة جهوزية وكالات الأمم المتحدة للتعاون والتنسيق.

وفيما يتعلق بالنقطة الثالثة بشأن مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، فإننا نتفق جميعا على أنه يجب تحسين الاستجابة الإنسانية. سوف يمثل مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني فرصة ممتازة للتأكيد مجددا على محورية الحماية وأهمية أن يكون السكان المتضررين من الأزمات، ولا سيما النساء والأطفال، محور العمل الإنساني. وفي الوقت نفسه، يجب النظر في النظام الإنساني في حد ذاته وتحديد السبل التي يمكنه بها تلبية احتياجات أكثر الفئات ضعفا على نحو أفضل. وينبغي استمرار الإصلاحات التي جرى تنفيذها بالفعل، على غرار تلك التي نفذت في إطار خطة التحول، على سبيل المثال. وخلال التحضير لقمة اسطنبول، من الضروري أن نعمل على نحو أوثق مع المنظمات الإنسانية، وخاصة عن طريق منظومة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، من أجل ضمان وضع مجموعة من الالتزامات الملموسة والقابلة للتحقيق تهدف إلى بلوغ نظام إنساني أقوى وأكثر فعالية ومحدد السياق، ويستند إلى التوصيات المقدمة أثناء المشاورات العالمية بشأن مؤتمر القمة، التي عقدت في جنيف في تشرين الأول/أكتوبر.

وينبغي ألا يخطيء أحد – التحديات الإنسانية التي يتعين على المجتمع الدولي مواجهتها مترابطة جميعا. لا يمكننا التصدي لها بمعزل عن بعضها البعض. تكتسي الجهود المتضافرة والرؤية المشتركة للإنسانية أهمية قصوى إذا أردنا التصدي لتلك التحديات.

السيد وانغ مين (الصين) (تكلم بالصينية): يشكر الوفد الصيني الأمين العام على تقاريره المقدمة في إطار هذا البند. شهد عام ٢٠١٥ كوارث طبيعية متواترة وتشابك التهديدات الأمنية التقليدية وغير التقليدية، مثل الصراعات المسلحة والإرهاب والتطرف العنيف. وهي تشكل تحديات شديدة من حيث الموارد وقدرات الاستجابة الإنسانية العالمية. ويتحتم على المجتمع الدولي تعزيز التعاون والاستجابة لتلك التحديات باستراتيجيات وتدابير فعالة تعالج الأعراض والأسباب الجذرية على السواء. وفي هذا الصدد، تود الصين أن تشدد على النقاط التالية:

أولا، ينبغي أن تتقيد المساعدة الإنسانية الدولية بمبادئ المساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، وبالمبادئ الأساسية للمساعدة الإنسانية المنشأة بموجب القرار ١٨٢/٤٦، ألا وهي الإنسانية والحياد وعدم التحيز. وينبغي للاستجابات الإنسانية أن تحترم سيادة البلدان المستفيدة واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية، وتلتزم بالقانون الدولي وقوانين البلدان المضيفة وتجنب تسيس المسائل الإنسانية والإصرار على عدم عسكرة المساعدة الإنسانية.

ثانيا، تكمن الوسيلة الأساسية لمعالجة الأزمات الإنسانية على الصعيد العالمي في السعي إلى إحلال السلام وتحقيق التنمية المشتركة. ينبغي للمجتمع الدولي أن يغتنم الفرصة التي يتيحها اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) لرفع مستوى الدعم المقدم إلى البلدان النامية، وتحسين بيئتها الإنمائية وتعزيز التنمية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتوازنة. وينبغي إيلاء كامل الاعتبار للاحتياجات والتحديات الفريدة التي تواجهها البلدان النامية في جهودها الإنمائية، والتركيز على مساعدتها على معالجة قضايا سبل المعيشة، من قبيل القضاء على الفقر والجوع وتحسين الصحة. وثمة حاجة إلى اتباع نهج شامل ومتكامل لمعالجة كل من الأعراض والأسباب الجذرية للاحتياجات الإنسانيةللتخفيف منها في الأصل، وتعزيز القدرة على التنمية الذاتية للبلدان المستفيدة، مما يتيح لها النجاح في الانتقال من مرحلة الإغاثة في حالات الطوارئ إلى التنمية طويلة الأجل. وخلال حضوره الاجتماعات الرفيعة المستوى للدورة السبعين للجمعية العامة، أعلن الرئيس شي جين بنغ، رئيس الصين، سلسلة من المبادرات الهامة، بما في ذلك إنشاء صندوق الصين الأمم المتحدة للسلام والتنمية وصندوق مساعدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

والصين مستعدة للعمل مع الآخرين والإسهام بنشاط في تحقيق التنمية العامة وصون السلم والأمن.

ثالثا، إن العوامل من قبيل تغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي والتغذوي، ونقص المياه، والتغير في الهيكل الديمغرافي قد زادت من مخاطر الكوارث الطبيعية وهشاشة البشرية. وفي نفس الوقت، فقد عززت جميع أنواع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات إلى حد كبير قدرة البشرية على منع الكوارث والاستجابة لها. بيد أن البلدان النامية لا تزال تواجه عقبات خطيرة في الموارد والقدرات التكنولوجية. وينبغي للمجتمع الدولي، على أساس من الاحترام الكامل للظروف والاحتياجات المحددة للبلدان المستفيدة، مساعدتها لكي تعزز على نحو فعال قدراتها على إدارة المخاطر وبناء قدرات شاملة في مجال منع الكوارث والتأهب لها والتخفيف من حدتها والاستجابة لها، وتعزيز القدرة على التكيف، بما في ذلك من خلال زيادة المدخلات ونقل التكنولوجيات والخبرات إلى البلدان النامية وتوفير المساعدة في بناء الهياكل الأساسية.

رابعا، تقدر الصين الدور المركزي الذي تقوم به الأمم المتحدة في قيادة وتنسيق المساعدة الإنسانية الدولية، وتشجع نظام الأمم المتحدة الإنساني على مواصلة تحسين مؤسساته وتعزيز الكفاءة والشفافية، وزيادة مشاركة الدول الأعضاء والسعي إلى إيجاد التآزر فيما بين جهود المساعدة الإنسانية على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، واتخاذ تدابير فعالة من أجل تحسين حماية سلامة وأمن العاملين في المجال الإنساني. وتدعو الصين الجهات المانحة إلى مواصلة تكثيف جهودها وتوفير المزيد من التمويل بشروط مرنة في الاستجابة للنداءات الإنسانية. ونحن نشاطر الأمين العام بان كي – مون رأيه بأنه لا ينبغي زيادة المساعدة الإنسانية على حساب الموارد من أجل التنمية.

إن مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني الذي سيعقد في أيار/مايو المقبل سيكون فرصة هامة لكي تتبادل البلدان

الخبرات في مجال المساعدة وتناقش التوجه المستقبلي في هذا المجال. ونأمل أن يعزز مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مشاركة وملكية الدول الأعضاء، ويستفيد استفادة تامة من الدور الإيجابي للعملية الحكومية الدولية، ويكفل الشفافية والقدرة على التنبؤ لمؤتمر القمة وعمليته التحضيرية، وذلك من أجل ضمان تحقيق نتيجة عملية.

السيد الصباح (الكويت): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل قطر باسم مجموعة الدول العربية.

ويطيب لي وفد بلدي المشاركة في مناقشة البند ٧٣ من جدول الأعمال عن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث. إن الدور المهم الذي تقوم به منظمة الأمم المتحدة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ومواجهة التحديات العالمية المتزايدة، سواء كوارث طبيعية مختلفة أو تلبية لاحتياجات المتضررين من النزاعات، يدعو إلى مضاعفة الجهود الدولية والإقليمية من خلال تعاون الدول الأعضاء في تعزيز قدرات المنظمة في الاستجابة الفعالة لتحقيق التقدم في مجال تنسيق العمل الإنساني وبناء الشراكات والتكامل.

وفي هذا السياق، لا يفوتنا شكر السيد ستيفن أوبراين، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، وجميع العاملين في هذا المجال على نشاطهم البارز في تعزيز المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ.

لقد أطلعنا باهتمام على تقارير الأمين العام للأمم المتحدة في الوثائق المعروضة أمامنا اليوم، وفي هذا الصدد نرحب بجميع مشاريع القرارات المعروضة في إطار هذا البند والداعية إلى تعزيز وتنسيق المساعدات الإنسانية والمساعدات الغوثية.

ركز التقرير (A/70/96) بشأن الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ والذي استعرض الأنسطة الإنسانية للصندوق خلال عام ٢٠١٤، مثبتا فعاليته من حيث الاستجابة الجماعية الطارئة لأشدد أزمات العالم إلحاحا وإنقاذ حياة العديد من البشر. كما تجدر الإشارة إلى مخصصات الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ من المنح في عام ٢٠١٤ بنسبة ٧٣,٥ في المائة لقارة أفريقيا و ١١ في المائة لمنطقة الشرق الأوسط، ودعم أنشطة نفذت في ٤٥ بلدا وإقليما. ونثمن الدور الكبير الذي يضطلع به الصندوق في تعزيز المساعدة عن طريق توفير التمويل الكافي في الوقت المناسب، حيث يتطلب ذلك مضاعفة جهود المجتمع الدولي وزيادة نسبة المتبرعين. وانطلاقا من إدراك دولة الكويت لأهمية الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ في إيصال المساعدات إلى المناطق المنكوبة على وجه السرعة وتجسيدا لتعاون دولة الكويت مع الصندوق والرغبة في دعم جهود الاستجابة الإنسانية متعددة الأطراف، وإيمانا بأهمية دور الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وصناديقها في مجال المساعدة الإنسانية والإغاثة الطارئة، قامت الكويت بمضاعفة تبرعاتها السنوية الطوعية لعدد من تلك الوكالات والصناديق التابعة للأمم المتحدة.

ومن هذا المنطلق، تؤكد دولة الكويت على أهمية المشاركة في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني المقرر عقده في مدينة اسطنبول في أيار/مايو ٢٠١٦، والذي يمثل فرصة تاريخية للالتزام بخطة تهدف إلى إنقاذ مزيد من الأرواح وتخفيف وطأة المعاناة وصون كرامة الإنسان في مواجهة النزاعات والكوارث.

مما يبعث على القلق الشديد هو ما ورد في الوثيقة (A/70/383) عن آخر المستجدات بشأن سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة، والمتضمنة الآثار التي تلحق بالموظفين من جراء المخاطر التي تتعرض لها سلامتهم وأمنهم، وما يرتبط بها من تهديدات وتحديات أمنية تواجه موظفي الأمم المتحدة في

بيئات اتسمت بالنزاعات المسلحة وانعدام الاستقرار وانتشار التطرف المصحوب بالعنف والإرهاب، إضافة إلى ما يتعرض له موظفو الأمم المتحدة ومبانيها وأصولها من هجمات مباشرة وعمليات خطف لموظفيها.

كما أود أن أشير إلى ما ورد في تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (A/70/76) فيما يتعلق بأهمية دعم منظومة الأمم المتحدة للمؤسسات الفلسطينية وتقديم المساعدة للشعب الفلسطيني والمشاركة في خطة الاستجابة الاستراتيجية لعام ٢٠١٥ لدعم البرامج المصممة لتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة واحتياجات إعادة الإعمار في جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة. حيث أشار التقرير إلى الخسائر غير المسبوقة والدمار الذي خلفته الاعتداءات الإسرائيلية. لذا، نطالب بالعمل على تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط. ومواصلة التحرك الجاد على جميع المستويات بالضغط على السلطة القائمة بالاحتلال للقبول بقرارات الشرعية الدولية، وحصول الشعب الفلسطيني على حقوقه السياسية المشروعة والاعتراف بدولته المستقلة على أرضه، وعاصمتها القدس الشرقية على حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، ووفق مبدأ الأرض مقابل السلام وخريطة الطريق ومبادرة السلام العربية.

ويشدد بلدي، بوصفه عضوا في اللجنة الاستشارية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينين في الشرق الأدنى، على حرصه الكامل على مواصلة دعم مهام وأنشطة الوكالة، حيث قدم خلال هذا العام مساهمات بلغت ٣٢ مليون دولار، استجابة للنداءات العاجلة التي تطلقها الوكالة وكذلك دعم ميزانيتها العامة. ويأتي ذلك إيمانا منه بعدالة القضية الفلسطينية وأهمية عمل الوكالة التي تمثل ركيزة أساسية في تخفيف معاناة الشعب الفلسطيني الشقيق. تؤكد دولة الكويت أنها لن تدخر جهدا في عطائها النابع من إيمانها بالعمل المشترك والمتكامل وفق ميثاق الأمم المتحدة وتقديرا وعرفانا بتسمية الكويت مركزا للعمل الإنساني، ومنح حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت، شهادة تقدير الأمين العام للأمم المتحدة ”كقائد للعمل الإنساني“، والذي يأتي كوسام يتوج الدور البارز والحيوي لبلدي قيادة وحكومة وشعبا في إنقاذ حياة الملايين من البشر، حيث قدمت دولة الكويت المساعدات الإنسانية بنسبة ٠,٢٤ في المائة من إجمالي الدخل القومي، وبذلك تحتل المرتبة الأولى في تقديم المساعدات الإنسانية لعام ٢٠١٤ وفقا لتقرير المساعدات الإنسانية العالمي الصادر عن منظمة مبادرة التنمية.

كما يواصل الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية دوره الرائد في تقديم المساعدات التنموية للدول النامية ودون أي اعتبارات لمحددات الجغرافيا والدين والقومية، حيث استفادت من مشاريعه أكثر من ١٠٤ دول بقيمة تجاوزت ١٨ بليون دولار منذ إنشائه. وفي إطار دعم المساعي الدولية والجهود الرامية لتخفيف المعاناة الإنسانية، استضافت دولة الكويت، منذ عام ٢٠١٣، ثلاثة مؤتمرات دولية للمانحين لدعم الوضع الإنساني في سورية، حيث بلغت التعهدات المعلنة أكثر من ٧ بلايين دولار، ساهمت دولة الكويت فيها بـ ١,٣ بليون سلمت الجزء الأكبر منه إلى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية المعنية بالشأن الإنساني.

وفي الختام، تأمل دولة الكويت، التي تشارك إلى جانب كل من المملكة المتحدة وألمانيا والنرويج والأمم المتحدة في رعاية المؤتمر الدولي الرابع للمانحين لدعم الوضع الإنساني في سورية، والمقرر عقده في ٤ شباط/فبراير في لندن، في أن يحقق النتائج المرجوة وينجح في توفير التمويل اللازم لتلبية احتياجات ١٣,٥ مليون شخص من الضعفاء والمشردين داخل سورية، و ٤,٢ مليون لاجيء سوري في الدول المجاورة.

السيد تاولا (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): على مدى العام الماضي، شهدنا تصاعدا مستمرا في العدد الهائل

للأشخاص المتضررين من الصراعات المسلحة والكوارث الطبيعية في أنحاء العالم. وقد شهدنا استمرار تجاهل المقتضيات الأساسية للقانون الدولي الإنساني من جانب العديد من الدول والأطراف من غير الدول في النزاعات المسلحة. وقد شهدنا الاستهداف المتعمد للمدنيين، وحرمان السكان من الخدمات الأساسية. وقد شهدنا المنظمات الإنسانية المحايدة يتواصل إحباطها في محاولاتها للوصول إلى السكان الذين هم في حاجة ماسة إلى المساعدة المنقذة للحياة.

كما نرى احتمال التعرض لأقسى موجة في التاريخ الحديث من ظاهرة النينيو المناخية. وفي جوار نيوزيلندا، يعاني عدد من بلدان المحيط الهادئ من الجفاف الشديد، ومن المحتمل أن نواجه نحن موسم أعاصير شديد النشاط على مدى الأشهر القليلة المقبلة. ويأتي هذا بعد الإعصار المداري بام – أشد إعصار مداري في المحيط الهادئ في الآونة الأخيرة، الذي ستظل فانواتو تشعر بآثاره لأعوام كثيرة مقبلة. وفي أماكن أخرى، تواجه إثيوبيا أسوأ نقص في الأغذية منذ ٣٠ عاما، وتعاني أجزاء عديدة من العالم الآن من أثر ظاهرة النينيو. نيوزيلندا أيضا بلد معرض للكوارث. وما زلنا ملتزمين بدعم البلدان المجاورة في المحيط الهادئ وتلك الأبعد في بناء القدرة على التكيف والتأهب، وحيثما يلزم، التصدي للكوارث الطبيعية.

تواصل الاحتياجات الإنسانية الازدياد متجاوزة باستمرار استجابة المجتمع الدولي. وتزداد التعهدات بالتمويل، لكن النظام يجاهد من أجل مواكبة تزايد الطلبات. لا يمكن أن تستمر الأمور على حالها. يعاني المدنيون، كما نرى، من سورية إلى جنوب السودان. لا يمكن أن يتوقع من مجتمع العمل الإنساني أن يحل محل الآخرين في توفير الخدمات الأساسية على مدى سنوات أو حتى عقود.

وهناك حاجة إلى مزيد من العمل لإيجاد حلول سياسية دائمة لهذه الصراعات الطويلة الأمد. وقد أوضحت نيوزيلندا أن مجلس الأمن ينبغي أن يبذل المزيد من الجهود لمنع نشوب النزاعات. وما فتئنا، منذ انضمامنا إلى المجلس، ندعو إلى زيادة تركيز المجلس ومنظومة الأمم المتحدة على الأزمات الناشئة ومنع نشوب النزاعات.

وقد وصلنا إلى منعطف حاسم على صعيد تحديد كيفية العمل معا للحيلولة دون نشوب المزيد من الصراعات ولتوفير استجابة إنسانية في حالات الطوارئ التي نواجهها حاليا. وسيكون مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني فرصة هامة لإحداث تغيير حقيقي وإيجابي. وترحب نيوزيلندا بالأمم المتحدة بالمعلومات المستكملة التي قدمها منسق الأمم المتحدة للإغاثة في حالات الطوارئ في الآونة الأخيرة عن عملية مؤتمر القمة والنتائج المتوقعة منه. وعلى غرار العديد من الدول الأخرى، فإننا نتطلع إلى التقرير القادم للأمين العام عن مؤتمر القمة، فضلا عن تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بتمويل أنشطة المساعدة الإنسانية. ونتطلع أيضا إلى توثيق العمل أكثر بين الأمم المتحدة والدول الأعضاء خلال الشهور المقبلة لضمان أن تكون جميع الدول في وضع قوي يمكنها من الإسهام في إنجاح مؤتمر القمة. وعلى وجه الخصوص، نحن نتطلع إلى أن يعالج مؤتمر القمة جوانب الضعف ومكامن القوة الفريدة لدول المحيط الهادئ وغيرها من الدول الجزرية الصغيرة النامية.

السيد لامبريتني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف كبير لي أن أدلي ببياني وأنتم، سيدي، تترأسون الجمعية العامة.

وتؤيد إيطاليا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وترغب في إضافة بعض الملاحظات بصفتها الوطنية.

بداية، أود أن أثني على جميع الوفود التي بذلت جهودا لتيسير مشاريع القرارات التي ستُعتمد اليوم وتفاوضات بشأنها. وفي ضوء ضخامة التحديات الإنسانية الماثلة أمامنا، فإن تصميم ووحدة الجمعية والمجتمع الدولي عامة في معالجة هذه المسائل أمر ذو أهمية قصوى.

شهد عام ٢٠١٥ زيادة حادة في عدد الأشخاص الذين يعيشون في مناطق العالم المتضررة بالصراعات أو التي تعاني من هشاشة شديدة، وفي عدد الذين أجبروا على التماس الحماية والمأوى الآمن بعيدا عن أوطانهم، وفي عدد النساء والأطفال المحتاجين إلى المساعدة الدولية. ويؤثر المزيد من الأزمات على المزيد من الأشخاص لفترات زمنية أطول. ولذلك، فقد زادت الاستجابة الإنسانية العالمية لتصل إلى مستويات غير مسبوقة، ولكنها غير كافية لتلبية الاحتياجات الراهنة.

وللوفاء بالالتزام الذي أعلناه في أيلول/سبتمبر في هذه القاعة ذاتها بعدم إغفال أحد، يجب أن نبدأ بتقديم المساعدة إلى الفئات الأكثر ضعفا، وبوضع الاحتياجات الإنسانية في صدارة جدول الأعمال الدولي وجعلها محور عملنا. وإيطاليا تقوم بذلك في مواجهة أزمة اللاجئين باعتبار إنقاذ حياة الأشخاص الذين فروا من الصراع والبؤس، عابرين البحر الأبيض المتوسط التماسا للحماية بعيدا عن ديارهم، واحدة من الأولويات. وسنواصل القيام بذلك في كل مجال من مجالات عملنا الدولية.

كما يعني وضع الاحتياجات الإنسانية في صميم جدول الأعمال العمل لكفالة احترام القانون الدولي الإنساني؛ وضرورة سير التعاون الإنمائي والمساعدة الإنسانية جنبا إلى جنب؛ وتصميم هذه المساعدة خصيصا بما يتناسب مع السياق المحلي في إطار نهج شامل للجميع؛ وتوفير حماية أفضل للنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وأن تحل القدرة على الصمود محل الضعف. ولتحقيق ذلك، يجب أن تصبح المنظومة الإنسانية أكثر فعالية وكفاءة على السواء. ونحن نتطلع إلى إجراء مناقشات متعمقة بشأن هذه المسائل وغيرها من المسائل التي يمكن أن تحسن كثيرا القدرة العالمية على الاستجابة للحالات الإنسانية خلال فترة الإعداد لمؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني في تركيا في أيار/مايو ٢٠١٦.

ومن الواضح أنه، في نهاية المطاف، يجب أن تستهدف جهودنا التصدي للأسباب الجذرية للأزمات الإنسانية، والتي تكون ناجمة في كثير من الأحيان عن الصراعات المسلحة والعنف الذي يتسبب فيه البشر. ويجب أن يزيد هذا الوعي عزمنا على التركيز على إيجاد حلول مستدامة طويلة الأمد، إدراكا منا لأن تكاليف التقاعس عن العمل تعني ببساطة بقاء الحال على ما هو عليه – أي تضرر المزيد من الناس من الأزمات وبصورة أكثر تواترا ولفترات زمنية أطول.

السيد غوليتسين (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): طوال العام المنقضي، شهد المجتمع الدولي أزمات إنسانية معقدة وواسعة النطاق على نحو لم يسبق له مثيل، إلى جانب الحاجة المتزايدة باستمرار إلى تنفيذ استجابات فورية في حالات الطوارئ. وهذه الظروف تتطلب بذل جهود حثيثة نحو انتقال أكثر سلاسة من الإغاثة إلى الإنعاش والتنمية، وفقا لمبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة والترابط.

وأوكرانيا تقدر بشدة عمل وكالات الأمم المتحدة الإنسانية والشركاء من أجل تحسين قدرات الاستجابة الإنسانية وتعزيز قدرة المجتمعات المحلية المتضررة على الصمود واستعادة اعتمادها على الذات. ونؤكد على أهمية التقارير والقرارات ذات الصلة التي تهدف إلى تشكيل إطار عالمي لإيصال الإغاثة في حالات الطوارئ. ونود أن نشكر السويد على تيسير مشروع القرار الإنساني الجامع A/70/L.29 في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

نتيجة لاحتلال روسيا لشبه جزيرة القرم وعدوانها العسكري في مناطقنا الشرقية، وما يرافقهما من تشريد واسع النطاق وطويل الأمد، أصبحت أوكرانيا من الدول المتلقية للمعونة الإنسانية. ونحن نقدر أيما تقدير الالتزام التام للمنظمة بأحكام ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بسيادة الدولة وسلامتها

الإقليمية ووحدتها الوطنية، والتي تشكل أساس الجهود الدعوية للأمم المتحدة بخصوص المسألة الأوكرانية.

وأوكرانيا من ناحيتها تبذل قصارى جهدها للوفاء بالاحتياجات التي يلزم تلبيتها لإنقاذ حياة السكان المتضررين. فنتيجة للأعمال العدائية، شُرد ما يقرب من ١,٥ ملايين أوكراني من ديارهم في دونباس التي كان تعداد سكانها الأصلي ٥ ملايين نسمة. وتبذل الحكومة الأوكرانية جهودا منهجية لضمان حصول كل مواطن، رجلا كان أم امرأة، على استحقاقاته الاجتماعية. فالحكومة ترصد جميع المعاشات التقاعدية والاستحقاقات الاجتماعية لسكان دونباس. ولهذا الغرض، أنشئت آلية خاصة بسيطة لتسهيل الحصول على جميع المعاشات التقاعدية والاستحقاقات في مناطق أوكرانيا الواقعة خارج المنطقة الخاضعة لسيطرة الإرهابيين. ويجري تخصيص جميع المعاشات التقاعدية التي لم يتسن لأصحابها الحصول عليها بسبب الأعمال العدائية بحيث يمكن للمستفيدين الحصول عليها في أي وقت مستقبلا.

وعلى الرغم من المتأخرات الكبيرة في المدفوعات، تواصل أوكرانيا ضخ الغاز وتوصيل الكهرباء إلى سكان المناطق الخاضعة لسيطرة المقاتلين. وتدرك أوكرانيا أهمية الوصول الآمن ودون معوقات للعاملين في المجال الإنساني إلى السكان المتضررين، وتدعو إليه. وفي حالات الصراع المسلح، يجب على الأطراف إتاحة وتيسير مرور مواد الإغاثة الإنسانية دون عوائق إلى المدنيين المحتاجين، بما في ذلك الحالات التي تعبر فيها العمليات الإنسانية خطوط التراع والحدود الدولية. وضمان الحماية الكافية للمدنيين وإمكانية حصولهم على المساعدة الإنسانية ينبغي أن يظلا من أولويات جميع الأطراف في جميع الأوقات.

ونحن نؤكد على الحاجة الشديدة إلى تعزيز المساءلة في حالات التأخير المتعمد أو عدم السماح للعمليات الإنسانية بالوصول. وفي هذا الصدد، أود التأكيد على أن اتفاقات مينسك، ولا سيما الحكم ٧ بشأن ضمان الوصول الآمن وتوفير وتخزين وتوزيع المساعدة الإنسانية للمحتاجين على أساس الآلية الدولية، لم تُنفذ بالكامل من قبل الجانب الروسي ولا ما يسمى بجمهورية لوغانسك الشعبية ولا ما يسمى بجمهورية دونيتسك الشعبية. وعلى الرغم من الاتفاقات، لا تزال روسيا تتجاهل التزامها بالمشاركة في الآليات الدولية من أجل تقديم وتوزيع المساعدة الإنسانية. وخلال الفترة من آب/أغسطس ٢٠١٤ إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، أرسلت روسيا ٤٦ مما تُسمى بقوافل المساعدة الإنسانية دون موافقة السلطات الأوكرانية ودون التنسيق مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر. ونحن نعتبر أيضا المحاولات الأخيرة من جانب الجماعات المسلحة غير القانونية لرفض وصول المعونة الإنسانية إلى سكان المناطق الواقعة خارج سيطرة الحكومة الأوكرانية أمرا غير مقبول. ونعتمد على دعم الأمم المتحدة والدعم الدولي لضمان امتثال هذه الجماعات للقواعد والمعايير الدولية، وخاصة القانون الدولي الإنساني.

وتأخذ أوكرانيا على محمل الجد مسؤولية الدول الأعضاء في ضمان أمن موظفي الأمم المتحدة والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية. وندرك أن ذلك في المقام الأول مسؤولية الحكومة المضيفة. وبالتالي، نؤيد تماماً فكرة تعزيز المداولات بين الحكومات المضيفة والأمم المتحدة بشأن المسائل الأمنية.

ونظراً لأن المساعدة الإنسانية تعتمد اعتماداً كبيراً على الدعم المالي، فإن أوكرانيا ترحب بإنجازات الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ لتيسير تقديم المساعدة إلى أضعف الفئات من خلال توفير التمويل الحسن التوقيت والمستند إلى الاحتياجات.

وبالإضافة إلى الموافقة على تقديم المساعدة الإنسانية، من الضروري تعزيز حالات التآزر الناتجة عن تبادل المعارف وتكرار تطبيق أفضل الممارسات. وبعد عام من الآن، ستُحيي

أوكرانيا الذكرى السنوية الثلاثين لحادث تشيرنوبيل النووي. وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بُذلت جهود جادة من أجل تعافي المجتمعات المحلية المتضررة والاعتماد على الذات والاكتفاء الذاتي استناداً إلى النهج الإنمائي. وتقرير الأمين العام عن الاستفادة إلى أقصى حد من الجهود الدولية المبذولة لدراسة الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل وتخفيفها وتقليلها لأدنى حد (A/65/341) يشدد على أن هذا النهج يجب أن يكون دليلاً يُسترشد به في التعامل مع حالات الطوارئ المماثلة في المستقبل.

ويمكن تطبيق هذا الحل وتكراره في حالات الكوارث النووية الأخرى في جميع أنحاء العالم. وفي آذار/مارس، عرضت البلدان المتضررة هذه التجربة في مؤتمر الأمم المتحدة في سِنداي. وسيشمل التعاون الدولي بشأن تشيرنوبيل خلال فترة ما بعد عام ٢٠١٦ ومشروع القرار ذو الصلة بلا شك الهدف المتمثل في توسيع نطاق نشر المعرفة والخبرة من أجل تحقيق الإدارة التكنولوجية المستدامة للمخاطر والوقاية من الكوارث والاستجابة لها والتعافي منها. ونعتقد أن عقد اجتماع مواضيعي للجمعية العامة بشأن الذكرى السنوية الثلاثين لكارثة تشيرنوبيل سيخدم هذا الغرض أيضاً. ونود أن نُذكّر بالطلب ذي الصلة المقدّم إلى رئيس الجمعية العامة.

وفي حين تؤيد أوكرانيا فكرة تحمّل السلطات الوطنية المسؤولية الرئيسية عن توفير المساعدة الإنسانية وإيجاد حلول دائمة للمسائل الطارئة، فإن التحديات الإنسانية الخطيرة التي واجهناها قد أظهرت أن التعاون الدولي لا يُقدر بثمن في الحالات التي تفوق القدرات الوطنية على الصمود. ولذلك، تدعو أوكرانيا إلى مواصلة الدعم الدولي وتعزيزه، عند الطلب، لجهود بناء قدرات الدول. وبغية تحقيق أقصى قدر من الكفاءة، ينبغي للمساعدة الإنسانية ألا تتناول الاحتياجات وحسب، ولكن أيضاً العوامل التي تسهم في الضعف. ومن خلال تقديم المساعدة الدولية المنصفة والمواتية، مع الفهم الكامل للظروف المحلية والديناميات الفريدة للأزمات الإنسانية، سنتمكن من تحقيق الأهداف الإنمائية الحاسمة وتمكين المجتمعات المحلية من تحقيق الاكتفاء الذاتي.

السيد شفيق (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر الأمين العام على تقاريره عن الأنشطة الإنسانية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة. ونود أيضاً أن نشيد بالجهود التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة الإنسانية على عملها المنقذ للحياة، فضلاً عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والذي لا يزال دوره في ضمان التنسيق الفعال لإيصال المساعدة الإنسانية أساسياً.

لقد أحرز النظام الإنساني العالمي تقدماً كبيراً على مدى التاريخ، وذلك يصبّ في المنفعة المشتركة للأشخاص المحتاجين. ومع ذلك، فإنه مما لا يمكن إنكاره اليوم أن المجتمع الدولي يواجه تحديات هائلة في المجال الإنساني. وكما أبرز وكيل الأمين العام ستيفن أوبراين في جنيف هذا الأسبوع، فإن المعاناة الإنسانية بلغت مستويات لم يُر مثلها منذ الحرب العالمية الثانية. وسيحتاج أكثر من ١٢٥ مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية للبقاء على قيد الحياة في عام ٢٠١٦.

وتؤيد تركيا الرأي القائل بأن النظام الإنساني الدولي الحالي لم يعد يستطيع أن يتصدى على نحو مناسب لزيادة أبعاد وتعقيدات الأزمات الإنسانية اليوم، وغالبيتها العظمى متصلة بالنزاعات. وتتخطى الأزمات الإنسانية الحدود بشكل متزايد، وهو ما تذكّره المجتمع الدولي بمرارة في أعقاب النزوح الجماعي المأساوي الأخير للمهاجرين واللاجئين. ولدينا التزام أخلاقي بمساعدة من هم في أمس الحاجة. كما أن المشاركة في هذه الجهود هي مسؤولية مشتركة لكل أعضاء هذه الهيئة بلا استثناء. وتركيا، التي تقدم ٢,٥ بليون دولار في صورة مساعدة إنمائية رسمية و ١,٦ بليون دولار كمساعدة إنسانية خارجية، وهي ثالث أكبر المانحين الإنسانيين في العالم، تضطلع بمهمة هائلة في إطار مسؤوليتنا المشتركة.

ومع ذلك، هناك حاجة إلى مزيد من الجهات المانحة الناشئة وإلى زيادة الدعم المقدم من الجهات المانحة التقليدية لمواجهة التزايد السريع في الطلب. وبالتالي، فإن مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، الذي دعا إليه الأمين العام والذي سيعقد في اسطنبول في ٢٣ و ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٦، سيأتي في وقته المناسب. وبوصفنا البلد المضيف، فإننا منخرطون تماماً وملتزمون بجعل مؤتمر القمة هذا نجاحاً حقيقياً. وخلال السنوات القليلة الماضية، حققت عملية مؤتمر القمة التي تضم أصحاب مصلحة متعددين الكثير. وسنواصل دعم الأمانة العامة على الطريق نحو اسطنبول. وينبغي أن تُبين نتائج مؤتمر القمة، التي تحظى بالتأييد المشترك لجميع الجهات الفاعلة الإنسانية، بوضوح جدولَ الأعمال المستقبلي للمجتمع الدولي، مع تحديد المسائل التي يتعيّن متابعتها. وفي هذا الصدد، نود التأكيد على بعض الأفكار التي نعتقد أنها ذات أهمية خاصة.

أولاً، بالنظر إلى الطابع المعقد للأزمات الحالية، فإن العلاقة بين التنمية والعمل الإنساني تحتاج إلى تعزيز. ويتعيّن النظر إلى المساعدة الدولية على أنها استثمار طويل الأجل في أمننا وسلامنا ورخائنا الجماعي. وينبغي أن يشمل هذا الجهد التحول إلى نهج موجّه بقدر أكبر نحو التنمية والقدرة على التكيف. والنهج الذي تتبعه تركيا في الصومال وأفغانستان وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يستند إلى هذا الفهم، وذلك على قدر استطاعتها.

والمسألة الثانية تتعلق بالكيفية المثلى والأكثر فعالية لاستخدام مواردنا المحدودة. وفي حين أن تمويل منظومة العمل الإنساني آخذ في النفاد، ينفد الوقت أمام السكان المتضررين. ونعتقد أن ثمة حاجة إلى نماذج وطرائق محددة جيداً لكفالة تنسيق أفضل، ليس فيما بين هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة العاملة في الميدان وحسب، ولكن أيضاً بينها وبين جميع أصحاب المصلحة الآخرين. وفي سياق تحقيق ذلك، يجب أن تكون المجتمعات المحلية المتضررة في صلب العمل الإنساني. ويكفل إضفاء الصبغة المحلية على الاستجابة تحديد الاحتياجات بقدر أكبر من الدقة والاستفادة أيضاً من الاقتصادات والهياكل المحلية وتعزيزها. وفي نفس السياق، فإن ضمان الدعم المالي على نفس القدر من الأهمية. وخلال الفترة السابقة لمؤتمر القمة، ينبغي أن نواصل التركيز على طرائق التمويل الإنساني على الصعيد العالمي. ولذلك، فإننا نتطلع إلى أن تصب توصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بتمويل أنشطة المساعدة الإنسانية في مناقشات مؤتمر القمة.

ثالثاً، إن موجات اللاجئين المأساوية هي واقع لم يعد بوسعنا إغفاله أو تجاهله. وتحمل الأزمات الإنسانية الناجمة عن النزاعات آثاراً خطيرة ليس على البلد الأصلي وحسب، ولكن أيضاً على البلدان المجاورة وما وراءها. وقد حان الوقت للنظر في الإجراءات العالمية بشأن قضايا اللاجئين خلال مؤتمر القمة، مع التركيز بوجه خاص على مساعدة اللاجئين وبلدانهم المضيفة. وفي هذا الصدد، فإن الجلسة العامة التي عقدتها الجمعية العامة مؤخرا في إطار البند ١٣٠ من جدول الأعمال في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ (انظر A/70/PV.59)، كانت مفيدة. ونرحب باعتزام الأمين العام الدعوة إلى عقد مؤتمر قمة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

إن تقديم المساعدة الطبية في مناطق النزاع وتلبية احتياجات النساء والأطفال والفئات الضعيفة الأخرى وحماية الضحايا أمر بالغ الأهمية لإنقاذ الأرواح، ولكن يجب علينا أيضاً أن نفكر في كيفية ضمان التعليم وسبل كسب العيش للناجين.

وفي مواجهة الارتفاع المفاجئ في التشريد القسري والنزاعات التي طال أمدها حولنا، تواجهنا جميعاً خيارات صعبة على صعيد مساعدة من هم في حاجة إلى الحماية.

إن تركيا كدولة جارة لسوريا، تدرك للغاية الآثار المتعددة للمأساة التي يعيشها هذا البلد. ورغم كل التحديات،

واصلنا اتباع سياسة الباب المفتوح أمام السوريين والعراقيين دون أي تمييز. كما واصلنا أيضا تقديم مساعدتنا في حالات الطوارئ الإنسانية الأخرى عبر منطقة جغرافية واسعة، تضم العراق وميانمار والصومال ونيبال وأوكرانيا واليمن وجنوب السودان، وبلدان أخرى. إن هدفنا المشترك هو هدف بسيط، يتمثل في الاستجابة بشكل أفضل للأزمات الإنسانية من أجل إنقاذ الأرواح، وبالتالي إنقاذ البشرية.

وفي الختام، ندعو جميع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة إلى دعم عملية مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، والمشاركة في مؤتمر القمة على أعلى مستوى، من أجل إظهار ملكيتنا ومسؤوليتنا العالميتين للبشرية.

السيدة فيزونيسا (بنغلاديش) (تكلمت بالإنكليزية): إننا اليوم على مفترق طرق جداول زمنية مهمة. حيث اعتمد قادتنا قبل شهرين فقط في هذه القاعة، خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التاريخية (القرار ١/٧٠)، التي تسعى إلى تلبية احتياجات الفئات الأكثر ضعفا، وعدم التخلي عن أي أحد. وبعد أربعة أشهر فقط من الآن، ستبدأ أعمال مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني. ومن المفارقات، أن العالم يشهد في هذه اللحظة نزوح أكبر عدد من اللاجئين، نتيجة للصراع منذ الحرب العالمية الثانية، إلى جانب أعداد كبيرة من اللاجئين الذين نزحوا بسبب ويلات تغير المناخ والتدهور البيئي، وينضافون ما يصل ١٢٠ مليون شخص هم بحاجة إلى مساعدة إنسانية عاجلة، و ٦٠ مليون على الأقل أجبروا على الفرار من منازلهم أو من بلدانهم. وقد أدت الحركات الجماعية للاجئين والهجرات الجماعية إلى تنقل البشر على نحو لم يسبق له مثيل. ولكن هذه ليست مجرد أرقام. بل إنها تعكس المعاناة الشديدة للأطفال والنساء والرجال. ويستحق جميع اللاجئين توفير السلامة لهم، ولكل مهاجر الحق في الكرامة.

ومما لا شك فيه أن ذلك يشكل مشكلة معقدة للغاية في المجال الإنساني، ويتطلب اهتماما عاجلا من جانب المجتمع الدولي، ويجعل أول مؤتمر قمة عالمي للعمل الإنساني أكثر أهمية. إن بناء الثقة والملكية هما وسيلتان عمليتان أساسيتان، مطلوبتان لتقديم مساعدات إنسانية فعالة، ونأمل أن يكون مؤتمر القمة القادم، شاملا للجميع، وقادرا على حشد إرادة سياسية قوية لتحقيق هذه الغاية.

ومن الضروري القيام بنقلة نوعية، من موقف الاستجابة لحالات الطوارئ إلى حالة الاستعداد وبناء الصمود، وبلدي يدعم ذلك بشدة. لقد تعاملت بنغلاديش مع العديد من الكوارث الطبيعية، وتعلمت كيفية الصمود، من خلال استخدام الأدوات المناسبة والتقنيات والابتكار. لقد أدمجنا الحد من مخاطر الكوارثفي السياسات العامة والخطط والبرامج الإنمائية، لبناء دولة صامدة ومجتمعات محلية قوية. إننا نعتقد بقوة أن فهم سياق البلدان المعنية ومجتمعاتها المحلية المتضررة، عامل أساسي يجب أن يؤخذ في الاعتبار، إذا أردنا القيام باستجابة إنسانية فعالة.

ومن الضروري النظر بشكل صحيح في الأسباب الجذرية التي يمكن أن يكون لها تأثير سلبي على فعالية المساعدات الإنسانية. إن التنمية هي الحل الوقائي للعديد من الأزمات، بما في ذلك تلك الناجمة عن نزوح الأشخاص. وينبغي معالجة الفقر والتخلف وعدم المساواة بطريقة شاملة، من أجل بناء الصمود، والحد من الاعتماد على المساعدات الإنسانية. وفي ظل هذه الخلفية، من المهم للغاية ضمان عمل منظومة الأمم المتحدة، والمجتمع الدولي بطريقة منسقة مع الدول الأعضاء من أجل تعزيز التعاون والتنسيق بين جميع الأطراف الإنسانية الفاعلة، بحيث تكون الاستجابات الإنسانية محايدة، ومناسبة من حيث التوقيت، وأسرع، وأكثر فعالية وأفضل استهدافا.

وأود التأكيد على الالتزام الثابت لبنغلاديش وإسهامها في المجال الإنساني. وفي هذا الصدد، فإننا قد حافظنا على مكانتنا لمدة عشر سنوات تقريبا، كإحدى البلدان المساهمة بقوات في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقد أرسلت بنغلاديش أفرقة طبية إلى العديد من البلدان المتضررة من الكوارث الطبيعية في أعقابها مباشرة، وكان آخرها جارتنا نيبال بعد الزلزال المدمر الذي ضربها، عندما فتحنا كل مطاراتنا وموانئنا لتسهيل إيصال المساعدات الإنسانية. ومن الجدير بالذكر، نشر بنغلاديش لفرقة شرطة مؤلفة كلها من الإناث في هايتي خلال عام ٢٠١٠؛ التي حصلت في عام ٢٠١٢ على وسام خدمة الأمم المتحدة، على إسهامها في إدارة إنفاذ القانون في هايتي. وبنغلاديش مستعدة لتبادل أفضل الممارسات في مجال الحد من مخاطر الكوارث، وبناء القدرة على الصمود.

يتمثل الهدف الأساسي بالنسبة لنا جميعا في ربط العمل الإنساني بالوقاية والصمود والتنمية. ويجب علينا ببساطة أن نكون أكثر تحملا للصدمات. كما أننا بحاجة إلى المزيد من التمويل في المجال الإنساني. لكن يمكن أن تفضي عملية إعادة توجيه التمويل بعيدا عن المساعدات الإنمائية في هذا الفترة المفصلية، إلى استمرار التحديات التي التزم المجتمع العالمي بمعالجتها من خلال خطة التنمية لعام ٢٠٣٠. ويقدر وفد بلدي بشكل خاص نداء الأمين العام الذي وجهه للمجتمع الدولي من أجل مواجهة هذا التحدي الهائل، من دون تقليل التزامه بالمساعدة الإنمائية الرسمية التي تشتد الحاجة إليها. ولا يجب توفير الموارد في أحد المجالات على حساب مجال آخر، ولا ينبغي أن يكون تقديم المساعدة للأشخاص الذين هم بحاجة إليها، عملية يفوز فيها جانب بما يخسره الجانب الآخر. ونتطلع بشغف إلى تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بتمويل أنشطة المساعدة الإنسانية.

حصلت زيادة غير مسبوقة في الهجمات على العاملين في المجال الإنساني، وقوات حفظ السلام. ونحن ندين بشدة أي نوع من الاعتداء على العاملين في المجال الإنساني، وينبغي توفير الحماية لكل عامل يقوم بهذه المهام النبيلة. ونحن ممتنون للأمين العام على تقاريره الزاخرة بالمعلومات بشأن هذا الموضوع. إن بلدي يشكر ويشيد بمجموعة الـ ٧٧ والصين، والاتحاد الأوروبي والسويد، على تيسيرهم لمشاريع القرارات ذات الصلة. ونأمل أن تسهم مشاريع القرارات هذه، التي سيتم اعتمادها اليوم، في الاستجابة الإنسانية الدولية المنسقة التي يمكن أن تلبي بشكل فعال، احتياجات السكان المتضررين من حالات الطوارئ الإنسانية في جميع أنحاء العالم.

السيد غرانت (كندا) (تكلم بالفرنسية): إن النداء الموحد للأمم المتحدة، نظرة إجمالية على العمل الإنساني في العالم خلال ٢٠١٦، قد صدر يوم الاثنين. وكما أكد ذلك ستيفن أوبراين، منسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ، فإن الصورة العامة قاتمة للغاية. ونحن بحاجة إلى ٢٠,١ بليون دولار، ويوجد أكثر من ٨٧ مليون شخص بحاجة إلى المساعدات، ونواجه أزمة نزوح سكان بصورة غير عادية. وبينما تعودنا بشكل مؤسف خلال السنوات العشر الماضية على الأحداث السيئة، إلا أن الأحداث الإنسانية اليوم مذهلة.

ورغم بعض الجهود الاستثنائية التي يبذلها المجتمع الدولي، فإنه بعيد كل البعد عن الاستجابة الكافية للاحتياجات الإنسانية هذا العام. وإذا كنا نأمل في مرحلة ما، تخفيف المعاناة في جميع أنحاء العالم، فإنه من الضروري أن نضع حدا لعدد من النزاعات المسلحة التي عرضت السكان المدنيين لأعمال عنف مروعة. ونؤكد مجددا بأن القواعد موجودة حتى في زمن الحرب، وأنها حاسمة لحماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني. ويجب على جميع الأطراف احترام تلك القواعد في كل الصراعات المسلحة. إن لدى الدول الأعضاء الممثلة في هذه القاعة، القدرة على السعي إلى التوصل إلى

الحلول السياسية، والمساءلة، وفرض احترام القواعد، ويمكنها استخدام سلطتها للمساعدة في إنهاء هذه الصراعات.

غير أن هذا ليس كل شيء. فالعالم يواجه كذلك عددا متزايدا من الظواهر المناخية التي تزداد ضراوة، بما في ذلك العواصف والفيضانات والجفاف. وتعتقد كندا اعتقادا راسخا بأنه يجب علينا أن نتخذ إجراءات حاسمة بشأن تغير المناخ. وغالبا ما تكون الدول الهشة والمتأثرة بالنزاعات أكثر عرضة لآثار تغير المناخ، إذ أن هذه الآثار تزيد من ضعف هذه الدول بإثقال كاهل مؤسساتها الضعيفة أصلا وتجعلها بالتالي تدور في حلقة مفرغة. ولذلك يجب أن نركز على التقليل من عدم الاستقرار والمآسي الإنسانية جراء تغير المناخ بالحد من المخاطر وتعزيز القدرة على التحمل. ولتحقيق ذلك يجب أن نكون مستعدين للتدخل بسرعة من أجل التصدي للمخاطر التي يمكن التنبؤ بها مثل ظاهرة النينيو، التي تشعر بالفعل أجزاء كثيرة من العالم بآثارها.

ومن الضروري أن تتصدى الدول الأعضاء لتحديات هذه الحالات وأن تدعم التدخلات الإنسانية الدولية. وعلى الدول التي تطمح إلى إحداث تأثير إيجابي على الصعيد العالمي زيادة مساهماتها، لأن تلبية الاحتياجات الإنسانية الراهنة تتطلب المزيد من المشاركة وعلى نطاق أوسع. وفي هذا الصدد، تقع علينا جميعا مسؤولية جماعية بمنع هذه المعاناة الإنسانية الهائلة وغير المقبولة على الإطلاق والتقليل منها.

(تكلم بالإنكليزية)

وتعكس مشاريع القرارات الإنسانية هذا العام ذلك الواقع على نحو أفضل. فهنالك المزيد من الإشارات إلى حالات طوارئ وتشرد طال أمدها وإلى الحاجة إلى تحسين الاستجابة لهذه الحالات مع بذل جهود متضافرة واستخدام مزيج من الأدوات الإنسانية والإنمائية. ومن دواعي سرور كندا البالغ أن جميع مشاريع قرارات هذا العام تقر بقوة بأهمية المشاركة المتكافئة للنساء والفتيات في جميع مراحل صنع القرار، إذ أن تلك هي أفضل طريقة ممكنة للتأكد من تلبية احتياجات الناس الأكثر إلحاحا وأن السبيل إلى الانتعاش سلميا ومنصفا وشاملا للجميع. وفي هذا الصدد، نرحب أيضا بإدراج فقرة، للمرة الأولى، مكرسة خصيصا لتعزيز خدمات الدعم للأطفال، الفتيان والفتيات، الذين نعلم أنهم من بين أضعف فئات السكانتأثرا بحالات الطوارئ الإنسانية لكن نادرا ما تتم إدراك وتلبية احتياجاتهم وشواغلهم بما فيه الكفاية.

كما أننا سعداء للغاية بالإقرار بضرورة تحسين المساءلة عن احتياجات السكان المتضررين على جميع المستويات. إن الالتزام بتلبية الاحتياجات المعلنة للمتضررين تقدم حقيقي، ونأمل ونتوقع أن تسفر تلك التحسينات عن مزيد من الاهتمام على أرض الواقع. ومع ذلك فإن ما يزعجنا أن كثيرا من الدول الأعضاء تبدو غير مستعدة لمواجهة التحديات الأكثر إلحاحا، بما في ذلك العقبات أمام وصول المساعدات الإنسانية، وتفشي عدم الامتثال للقانون الدولي الإنساني. ومع أننا ما زلنا نعتقد أن أفضل طريقة للنهوض بالأعراف الإنسانية هي توافق الآراء، يبدو جليا أن الطريق أمامنا طويل لجعل البشرية – وسلامة وكرامة المتضررين – في لب شواغلنا الإنسانية.

ومن هذا المنطلق نرحب بمؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني المقبل كفرصة لإعادة حفز العمل الإنساني ومعالجة أهم التحديات التي نواجهها بشكل ملموس والالتزام بإجراء التغييرات المطلوبة. وتدعم كندا التركيز الذي انصب على التصدي للأزمات طويلة الأمد والتشرد والحاجة إلى القيام بعمل أفضل لربط البرمجة الإنمائية والإنسانية. ويجب أن نعيد التأكيد على أهمية المبادئ الإنسانية، ونعالج احتياجات وشواغل الفئات الضعيفة، بمن في ذلك النساء والأطفال، ونعزز الدور المركزي لحماية جميع الفئات الضعيفة من السكان من الآثار المباشرة وغير المباشرة للكوارث الطبيعية والنزاعات المسلحة.

ونشكر الأمين العام ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ على جهودهما الرامية إلى جلب جميع أصحاب المصلحة إلى مؤتمر القمة. وتقف كندا على استعداد للمشاركة، ونحن نتشاطر الاعتقاد بأن هذه المسائل ليست من اختصاص الدول الأعضاء وحدها. وعلى الشعوب والدول المتضررة والجهات المانحة والجهات العاملة في مجال الاستجابة الإنسانية وغيرها طرح فرادى منظوراتها وقدراتها. ونحن نتطلع إلى انعقاد مؤتمر القمة ونحث الدول الأعضاء على اغتنام هذه الفرصة.

السيد سوه (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): تغتنم جمهورية كوريا هذه الفرصة لتعيد تأكيد دعمها المستمر لمنظومة الأمم المتحدة وجميع المنظمات الإنسانية في جهودها الدؤوبة من أجل إنقاذ الأرواح وتخفيف المعاناة البشرية.

وقد شهدنا هذا العام، تدهورا في الأحوال الإنسانية في جميع أنحاء العالم. وعلى وجه الخصوص، فقد أوجد اللاجئون الذين يفرون من النزاعات المسلحة والفقر المزمن والهيكلي تحديات جديدة للبلدان الأوروبية، ولبقية العالم. وقد عرضت سلسلة من الكوارث الطبيعية الناجمة عن تفاقم تغير المناخ سلامة وأمن أعداد هائلة من الناس للخطر. ولذلك، يجب أن نتوصل إلى حل دائم إذا أردنا التصدي للتحديات الإنسانية غير المسبوقة الناجمة عن ذلك، وإلا فإننا ببساطة لن نتمكن من ضمان كرامة الإنسان والمجتمعات السلمية، أحد أهم العناصر الرئيسية لأهداف التنمية المستدامة، التي اعتمدناها قبل بضعة أشهر فقط.

وإذ تدرك الحاجة الملحة لاستجابتنا لأزمات اليوم الإنسانية، جعلت الحكومة الكورية مفهوم العمل الإنساني والأعمال الإنسانية أحد أهم أولويات سياستها الخارجية. وقد وجهت جمهورية كوريا جزءا كبيرا من مجمل مساعدتها الإنسانية إلى حالات الطوارئ من المستوى الثالث في سورية وأفغانستان والعراق واليمن، بهدف المساعدة في التخفيف من المعاناة البشرية الهائلة في تلك البلدان. وقد دعمنا كذلك البلدان المتضررة من الكوارث الطبيعية الخطيرة. وكان للحكومة الكورية، في الاستجابة للزلزال الذي حدث في نيبال، فريق إغاثة في حالات الكوارث في الموقع خلال ٤٨ ساعة والتزمت بدفع مبلغ ١٠ ملايين دولار بهدف مواءمة المساعدة الإنسانية مع إعادة التأهيل والتنمية. وكذلك أرسلت كوريا فريق إغاثة في حالات الكوارث إلى المناطق الأفريقية التي تأثرت بفيروس إيبولا من أجل المساعدة في التعامل مع ذلك المرض المعدي الخطير، الذي يشكل نوعا جديدا من التحديات الإنسانية.

ويتزايد المبلغ الإجمالي لنداء الأمم المتحدة الإنساني على الصعيد العالمي كل سنة مع نمو أعداد البشر الذين يحتاجون إليها. واستنادا إلى الاستعراض الإنساني العالمي للعام ٢٠١٦ الصادر عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فإن نداء العام المقبل يسعى إلى الحصول على أكثر من ٢٠ بليون دولار لما يزيد على ٨٧ مليون شخص في ٣٧ بلدا. وإذ تواجه مهاما إنسانية بهذه الضخامة، تعمل مختلف الجهات الفاعلة الإنسانية، من حكومات ومنظمات غير حكومية ووكالات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات إنسانية، معا عن كثب في الميدان تحت قيادة الأمم المتحدة. ونحن نعول على المنظمة لتوفير تنسيق فعال ومعزز للمساعدات الإنسانية.

وفي هذا الصدد، أود أن أسلط الضوء على بعض النقاط المتعلقة بالأعمال الإنسانية الجارية التي تشعر حكومة بلدي بأهميتها. أولاً، يجب أن نعطي أولوية أكبر لمساعدة الأكثر ضعفا مثل النساء والأطفال واللاجئين. وقد كانت مبادرة حياة أفضل للفتيات، التي أعلنتها مؤخرا الرئيسة الكورية بارك جيون – هاي، جهدا ملحوظا في هذا الصدد. ونعتقد أيضا أنه ينبغي أن تضطلع التكنولوجيات والابتكارات الجديدة بدور أساسي في توفير التعليم الجيد للفتيات والفتيان في حالات الطوارئ الإنسانية.

ثانيا، لا بد من وجود مواءمة أفضل بين المساعدات الإنسانية والمساعدات الإنمائية إذا أردنا أن نتجنب الأزمات المتكررة ببناء القدرة على التكيف على المستوى الوطني والمحلي.

وستسهم أيضا النُهج الطويلة الأجلة، مثل البرامج الإنسانية والإنمائية التكميلية، في انتقال أكثر سلاسة من الإغاثة إلى التنمية والاستخدام الفعال للموارد الإنسانية والإنمائية المحدودة.

وأخيرا وليس آخرا، لم يبق سوى خمسة أشهر فيما نستعد لانعقاد أول مؤتمر قمة عالمي بشأن العمل الإنساني في اسطنبول. وبينما ترحب جمهورية كوريا بالعملية التحضيرية الجارية، بما في ذلك الحوارات الإقليمية والعالمية، فإنها تشجع النظام الإنساني للأمم المتحدة على مواصلة إشراك الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة ليتسنى أن يكون مؤتمر القمة التاريخي معلما حقيقيا لإعادة إلهام وتنشيط العمل الإنساني على الصعيد العالمي. وسيقوم بلدي بدوره لضمان إنجاح مؤتمر القمة العالمي الأول للعمل الإنساني.

واسمحوا لي أن أختتم كلمتي بالترحيب بالذكرى السنوية العاشرة لإنشاء الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ والإشارة إلى إنجازه الباهر في مجال تقديم المساعدة المنقذة للحياة في الوقت المناسب. ولا تزال جمهورية كوريا ملتزمة بالعمل مع جميع الأطراف الإنسانية الفاعلة، وتتعهد بالاستمرار في تضامنها مع الأشخاص الذين هم في حاجة للمضي قدما.

السيدة بياجي (رواندا) (تكلمت بالإنكليزية): في البداية، تشكر رواندا الرئيس ليكتوفت على عقده هذه الجلسة الهامة. وستركز مداخلتي على مساعدة الناجين من الإبادة الجماعية للتوتسى في عام ١٩٩٤.

كما يعلم الأعضاء، ينضم المجتمع الدولي في شهر نيسان/أبريل من كل عام إلى الشعب الرواندي في تذكر الأحداث المأساوية التي وقعت قبل ٢١ عاما خلال واحدة من أفظع جرائم الإبادة الجماعية في عصرنا، والتي راح ضحيتها أكثر من مليون شخص من الأبرياء في غضون ١٠٠ يوم، بينما ظل العالم بأسره يتفرج مترددا بغير حول ولا قوة.

وخلال الـ ٢١ سنة الماضية، واصل الروانديون، وخاصة الناجين، قطع خطوات كبيرة في اتجاه إعادة بناء حياتهم. ولكن نظرا لمدى تأثرهم بما حدث، يظل التعافي من حالة ما بعد الصدمة عملية جارية. ورغم تخصيص حكومة رواندا ٥ في المائة من الميزانية للاحتياجات الملحة للناجين من الإبادة الجماعية، من خلال الصندوق الحكومي لمساعدة الناجين، يواجه الصندوق تحديات كبيرة خطيرة ذات صلة بالمهمة الشاقة المتمثلة في إعادة بناء حياة الناجين من الإبادة الجماعية. وتشمل تلك التحديات ما يلي: الاستعراض الجاري للدعم المقدم في السابق من قبل حكومة رواندا إلى الناجين من الإبادة الجماعية بهدف إدماجه في الاستراتيجية الوطنية الجديدة للحماية الاجتماعية، التي ستعطي الأولوية للناجين، إلى جانب عدد من الفئات الضعيفة الأخرى، عند تقديم هذا الدعم، بما في ذلك السكن والرعاية الصحية والتعليم ودعم الرعاية الاجتماعية.

ومع مرور الوقت على أحداث الإبادة الجماعية، يصبح تحدي جمع الأموال لدعم الناجين أكثر صعوبة مع توقع أن السكان قد بدأوا يتغلبون على الآثار المباشرة لما عانوا منه من أحداث. ويتمثل أكبر تحد يواجه الناجين الشباب من الإبادة الجماعية، وكثير منهم من الأيتام، في تأمين وظائف مستدامة لإعالة أنفسهم، حيث أن الغالبية العظمى منهم من أرباب الأسر. وأخيرا، لا بد من تلبية الاحتياجات المتزايدة للناجين من الإبادة الجماعية، وخاصة المعوقين وكبار السن، ولا سيما النساء، اللائي هن الأكثر عرضة للخطر، وذلك على الرغم من استخدام الموارد المحدودة للحكومة.

وفي هذا السياق، فإننا نشجع بشكل خاص التركيز في المستقبل على الفئات الضعيفة مثل الأيتام والأرامل وأولئك الذين عانوا من إصابات جسدية أدت إلى إعاقة ذهنية و/أو بدنية، وكذلك الناجين من الإبادة الجماعية من كبار السن. ونؤيد نهج دعم تلك الفئات من خلال المشاريع المستدامة وغيرها من الأنشطة المدرة للدخل عن طريق بناء القدرات والتسهيلات الائتمانية البالغة الصغر وإمكانية الوصول إلى الأسواق من أجل تعزيز الاكتفاء الذاتي والاعتماد على الذات وتمكين هؤلاء الأفراد من أن يصبحوا أكثر تحملا للصدمات الخارجية.

ونحن نتطلع إلى التقرير المرحلي الذي سيقدمه الأمين العام عن هذه المسألة، والذي سيوفر لنا معلومات مستكملة عن التحديات الراهنة التي تواجه الأمم المتحدة وشركاءها على صعيد تقديم المساعدة الغوثية والمساعدة في مجال إعادة التأهيل إلى الناجين من الإبادة الجماعية للتوتسي في عام ١٩٩٤، وما سيتضمنه من توصيات بخصوص الطرق المناسبة لتلبية احتياجاتهم الملحة.

في الختام، اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأدعو الدول الأعضاء والمجتمع الدولي بأسره إلى تجديد الالتزام بوعد ”لن يتكرر ذلك أبداً“ في مجال منع ومكافحة الإبادة الجماعية في جميع أنحاء العالم.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.